مجلة

دراسات في التاريخ والآثار

مجلة علمية محكمة

العدد (٤٦) لسنة ٢٠١٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلة

دراسات في التاريخ والآثار

مجلة علمية محكمة

رئيس التحرير :أ.د. رفاه جاسم حمادي

مدير التحرير : أ.م.د. عادل شابث جابر

اعضاء هيئة التحرير

ا.د. أحمد مالك الفتيان	كلية الآداب / جامعة بغداد
أ.د. حميد أحمد التميمي	كلية الآداب / جامعة البصرة
أ.د. طالب منعم الشمري	كلية التربية / جامعة واسط
أ.د. هديب حياوي	كلية الآداب /جامعة بابل
أ.د. عادل تقي البلداوي	كلية التربية / جامعة المستنصرية
أ.د.علي ياسين الجبوري	كلية الآثار / جامعة الموصل
ا.د. خليل علي مراد	كلية الآداب / جامعة صلاح الدين

مجلة دراسات في التاريخ والاثار –جامعة بغداد – كلية الآداب –بغداد

العدد (٤٦) ٣٠ كانون ثاني لسنة ٢٠١٥

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٧٦٥) لسنة ٢٠٠٢

التصحيح اللغوي م.م. عبد الخالق حسن

الاشراف المالي : انتصار حميد مجيد

الترقيم الدولي ISSN:2075-3047

البريد الالكتروني: jasha@coat.uobaghdad.edu.iq

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شروط النشر في المجلة

١. أن يكون متسماً بالجدة والموضوعية ويدخل ضمن الاختصاصات التي تختص بها المجلة .

٢. إعتماد الاسلوب العلمي في كتابة الموضوع سواء بما يتعلق بالهوامش أو الأمانة العلمية .

٣. سلامة البحث من الاخطاء اللغوية والمطبعية وخاضعاً للتقويم العلمي .

٤. أن تكون طباعة الهوامش في نهاية البحث .

٥. أن يكون حجم البحث معقولاً ولا يتجاوز الخمسين صفحة .

٦. أن لا يكون البحث مستلاً من رسالة أو اطروحة جامعية لغير طلبة الدراسات العليا .

٧. يقدم الباحث نسخة مطبوعة مع قرص مدمج للمادة المقدمة للنشر مع مبلغ خمسين ألف دينار للباحثين داخل العراق ومائة دولار للباحثين من خارج العراق.

٨. يفضل أن يحتفظ الباحث بنسخة أخرى من القرص المدمج .

٩. يفضل أن ينتهي البحث بخلاصة باللغة الانكليزية .

١٠. المجلة غير مسؤولة عن إرجاع البحوث المنسوخة أو الاقراص المدمجة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس العدد (٤٦)

ت	البحث	الباحث	الصفحة
١-	مدرسة الاستشراق الألمانية النشأة والتطور	أ.د. بهجت كامل عبد اللطيف حيدر قاسم التميمي	١ -٢٩
٢-	الأبجدية بين الكنعانيين الفينيقيين والعالم اليوناني _ الروماني	أ.د باسمة جليل عبد ماجدة حسو منصور	٣٠-٤٠
٣-	أهمّية المصادر العبرية في تحديد مواقع بعض المدن البابليّة مجهولة الموقع	أ.م.دعامر عبدالله الجُميلي	٤١ -٧٨
٤-	العلاقات السياسية بين الامير بركة خان وهولاكو ونتائجها (٦٤٩- ٦٦٥هـ/ ١٢٥١-١٢٦٦م)	أ.د. سعاد هادي حسن الطائي	٧٩-١٠٨
٥-	العلوم النقلية والعقلية في الأندلس وأثرها في أوروبا خلال (٣٠١-٥٠٠ هـ /٩١٣ -١١٠٦ م)	سبل سعد محي الدين م.د. صباح صابط	١٠٩ -١٤١
٦-	الاضافات ودورها في تحسين خواص اللبن او الطوب اللبن المستخدم في تشييد الابنية الاثرية والتراثية	أ.م. عبدالرحيم حنون عطية أ.د. محمد عبد الهادي محمد	١٤٢-١٧٨
٧-	الصفة المشبهة باسم الفاعل في اللغة الأكدية دراسة مقارنة مع اللغة العبرية	أ.د باسمة جليل عبد أ.د سعاد عبد الكريم محمد مصطفى محسن الحاج	١٧٩-١٩٥
٨-	الجذور التاريخية لمصطلح بلاد ما وراء النهر و موقعها الجغرافي	شيماء فاضل عبد الحميد أ.د. سعاد هادي حسن الطائي	١٩٦-٢١٦
٩-	آراء سعيد بن جبير التفسيرية	د. ستار جبار كاظم الدراجي	٢١٧ -٢٥٨
١٠-	مدينة دامغان دراسة في احوالها العامة	د.نوال ناظم محمود	٢٥٩ – ٢٨٧
١١-	نقود اعلامية ضربت اثناء خلافة الأمام علي (ع) (٣٦ - ٤٠ هـ/ ٦٥٦ – ٦٧٠ م)	أ.د.ناهض عبد الرزاق دفتر م.م.صلاح هاتف حاتم	٢٨٨ -٣٠٦
١٢-	المانيا ومقررات مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩(معاهدة فرساي) انموذجا	م.د.صباح كريم رياح الفتلاوي	٣٠٧-٣٣٤
١٣-	منهج وموارد طبقات الشافعية لإبن هداية الله المريواني (ت ١٠١٤هـ ١٦٠٥م) / دراسة تحليلية	أ.م.د. آلاء نافع جاسم	٣٣٥- ٣٦٤
١٤-	الاجتياح الاسرائيلي للبنان١٩٨٢واثره على الوجود الفلسطيني المسلح	أ.م.د. سعد نصيف جاسم	٣٦٥- ٤٢٣
١٥-	القلباخ العثماني على ربى الجبل الأخضر الأوضاع الاقتصادية والإدارية في إقليم برقة في الحكم العثماني الثاني	أ.م.د. جاسم محمد شطب	٤٢٤-٥١١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ت	البحث	الباحث	الصفحة
١٦-	أحلام العرب سيرة حياة التابعي الجليل الأحنف بن قيس (رضي الله عنه)	أ.م.د.قصي أسعد عبد الحميد	٥١٢- ٥٦٢
١٧-	خلاف الملك فيصل الأول مع ناجي شوكتفي العراق ١٩٢١ – ١٩٣٤	أ.م.د.علياء محمد الزبيدي	٥٦٣- ٦٠٨
١٨-	عقود الشراء في ضوء نصوص مسمارية غير منشورة من عصر فجر السلالات ٢٨٠٠-٢٣٧١ ق . م	أ.م.د. سجى مؤيد عبد اللطيف م. أسراء سعد صالح المفرجي	٦٠٩ - ٦٣٣
١٩-	دور الأمم المتحدة في استقلال ليبيا	ا م د ايمان جواد البرزنجي ياسمين محي الكناني	٦٣٤- ٦٦٦
٢٠-	اسم التفضيل في اللغة الأكدية دراسة مقارنة مع اللغة العربية	أ.م.د.منذر علي عبدالمالك إبراهيم حسين حمد القيسي	٦٦٧- ٦٨٢
٢١-	السياسة الخارجية لمصر اتجاه السودان	عطية عبد الرحمن المهداوي	٦٨٣- ٧٠٥
٢٢-	مبدأ غلق البسفور والدردنيل في معاهدة لندن لعام ١٨٧١، بين التفسير والتطبيق	د. احمد ناطق إبراهيم	٧٠٦- ٧٤٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مبدأ غلق البسفور والدردنيل في معاهدة لندن لعام ١٨٧١
بين التفسير والتطبيق

د. احمد ناطق إبراهيم

ملخص البحث

كان خروج روسيا من مبدأ حياد البحر الأسود من أهم النتائج التي تمخضت عن مؤتمر لندن لعام ١٨٧١، الخاص بمناقشة بنود معاهدة باريس للسلام لعام ١٨٥٦، وبذلك خسرت الدولة العثمانية حماية ذلك المبدأ، ومن جانب آخر، اعتقدت الحكومة العثمانية إن "سدودها الدفاعية" بقيت منيعة لاتكالها على المعاهدات الدولية[١]، لاسيما أن الدول الأوربية الموقعة على معاهدة عام ١٨٧١، قد ألزمت نفسها بموجب بروتوكول الجلسة الأولى لمؤتمر لندن بأنه: "لن يتم إلغاء أي التزام [لدولة] ما إذا كانت من الدول الموقعة على المعاهدة"[٢]، وعليه منحت معاهدة لندن الحكومة العثمانية "شعوراً خادعاً" بأن الدول الأوربية الموقعة لا تحترم سيادة الدولة العثمانية على أراضيها ومياهها فحسب، بل وربما لن تتدخل دولة منفردة في شؤونهم الداخلية.

ونصت المادة الثانية الخاصة بمسألة مضيقي البسفور والدردنيل في معاهدة لندن، التي وقعت في الثالث عشر من آذار لعام ١٨٧١، على:

"إن مبدأ غلق المضائق كما أسست له معاهدة باريس الموقعة في الثلاثين من آذار ١٨٥٦ سيبقى سارياً وسيتم الحفاظ عليه، ومن حق السلطان فتح المضائق وقت السلم لسفن الحرب الصديقة والحليفة في حال أعتقد الباب العالي بأنه من الضروري دعوتها لضمان تنفيذ شروط معاهدة باريس"[٣].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبذلك تعززت اتفاقية المضائق لتسمح للحكومة العثمانية باستدعاء المساعدة الخارجية إذا ما اقتضت الحاجة.

ان أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها تهدف إلى كشف وإستجلاء مبدأ غلق المضائق وأثاره في سياسات الدول الأوربية الكبرى، لاسيما بين (بريطانيا وروسيا) وما نتج بينهما من تفسيرات وتأويلات لتحقيق مصالح وسياسات خلال الربع الأخير من التاسع عشر وعلى وجه الخصوص قبل وخلال انعِقَاد جلسات مؤتمر برلين ١٨٧٨، لدرجة أصبحت تلك الإشكالية تمثل مَثار جدالٍ واسعٍ في الدبلوماسية الأوربية لتلك الحقبة، ومن ثم بين فقهاء القانون الدولي، ولتوضيح هذه الإشكالية المركزية تثار نقاط عدة بشأن طبيعة الالتزامات التي ألتزمت الدول الموقعة نفسها على معاهدة عام ١٨٧١، هل كانت فردية تطوعية بين الدول الأوربية والدولة العثمانية؟ أم إنها كانت التزامات جماعية حتمية التنفيذ لجميع الدول الموقّعة عليها؟ متى يتوقف الالتزام الذي حددته المعاهدة؟ وهل يمكن لأي طرف موقع أن يعد المعاهدة ورقة ميتة أو باطلة؟ ما هي الأسباب التي دفعت اللورد سالزبوري Lord Salisbury وزير خارجية بريطانيا(آذار ١٨٧٨- نيسان ١٨٨٠)[٤]، في التخلي عن السياسة البريطانية التقليدية في غلق المضائق؟ وهل نجح في ذلك؟ وفي المقابل لماذا أصرت روسيا على التشبث بمبدأ غلق المضائق؟ وهل حقاً أن كلمات وعبارات المادة المتعلقة بالمضائق في المعاهدة المذكورة مفتوحة تخضع لعدة احتمالات متناقضة!!؟ والى أي مدى تفسيراتها منطقية؟ فعلى سبيل المثال، اختلفت حكومات الدول الأوربية فيما بينها بشأن ما تمثله عبارة "سفن حرب"، هل يدخل ضمن تلك العبارة، سفن الشحن التجارية التي تحمل على متنها معداتٍ وتجهيزاتٍ عسكريةٍ؟ أو تعريف "وقت السلم"، وإذا ما فتح السلطان العثماني المضائق لإحدى "الدول الصديقة أو الحليفة"، فهم لم يعرفوا فيما إذا كان عليه السماح لأساطيل القوى الأخرى بالدخول، ولم يكن واضحاً أيضاً ما تعنيه عبارة "لضمان تنفيذ معاهدة عام ١٨٥٦"، وهل يمكن أن تكون أكثرَ مرونةً لتغطي حالات لا تمت للمعاهدة بصلة؟ أخيراً ما موقف الحكومة العثمانية من كل ذلك؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

كان القانون العام لمضيقي البسفور والدردنيل بموجب اتفاقية لندن للمضائق لعام ١٨٤١، واضح ومحدد، وبعيد عن جدلية التفسيرات، إذ ألزمت الاتفاقية السلطان العثماني على مبدأ إبقاء البسفور والدردنيل مغلقين بوجه كل السفن الحربية الأجنبية وقت السلم[٥]، وبذلك تخلى السلطان عن حقه في منح "فرمانات" المرور للسفن الحربية الأجنبية، لكن الاتفاقية استثنت فقط "الزوارق الحربية الخفيفة"، إذ "يحق للسلطان أن يحتفظ لنفسه، إصدار فرمانات المرور للزوارق الحربية الخفيفة التي تستخدم في خدمة البعثات الدبلوماسية للدول الأجنبية"[٦]، وهكذا فان سيادته في المضائق أصبحت محددة ومقيدة وفقاً لتلك الاتفاقية.

ولم تؤكد معاهدة باريس للسلام لعام ١٨٥٦[٧]، مبدأ الغلق فحسب، بل إن الدول الأوربية صار لها حق التدخل في اللحظة التي يتخلى فيها عن مسؤولياته من خلال السماح للسفن الحربية الأجنبية بالمرور عبر مضيقي البسفور والدردنيل وقت السلم، وهنا يمكن القول بأن السفور والدردنيل لم تعد ملكه وحده. وعليه فان المعاهدة المذكورة لم تلزم الحكومة العثمانية بعدم تسهيل مهمة مرور السفن الحربية خلال المضائق فحسب، بل ألزمتها بفرض مبدأ الغلق بوجه السفن الأجنبية لجميع الدول، ومع ذلك سمح العثمانيون خلال وقت السلم دخول سفن حربية أجنبية منطقة المضائق[٨].

في الواقع، عُدَّ ذلك السماح الحجة التي استند عليها إعلان الأمير غورجاكوف Prince Gorchakov وزير الخارجية الروسي(١٨٥٦- ١٨٨٢)[٩]، في طرح شكواها من أجل خروج بلاده من مبدأ حياد البحر الأسود، الذي أقر بموجب معاهدة باريس لعام ١٨٥٦[١٠]، بعد هزيمة روسيا في حرب القرم (١٨٥٤- ١٨٥٦) إذ أوضح في مذكرة أرسلها في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٨٧٠[١١]، إلى الدول الأوربية الموقعة على المعاهدة المذكورة بأن الفقرات المتعلقة بمضيقي البسفور والدردنيل قد خرقت لمرات عدة من قبل الدول الموقعة[١٢]، الأمر الذي جعل صلاحية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعاهدة وشرعيتها مشكوك بها، وعليه عَدَّ غورجاكوف جميع فقرات المعاهدة "باطلة وخالية من المعنى" (١٣).

بالتأكيد، إن إعطاء الحكومة العثمانية موافقتها الرسمية بولوج السفن الحربية الأجنبية وقت السلم للدول التي تعود لها تلك السفن لمنطقة المضائق يعدُ خرقاً لمبدأ الغلق، الذي أقر بموجب معاهدة باريس، ولكن إلى أي مدى كان الحجة الذي استند عليها غورجاكوف في طرح شكواها مقنعة؟ وهل يمكن التشكيك فيها؟

لقد انتقد بعض فقهاء القانون الدولي إعلان غورجاكوف تجسيداً لعقيدة: "إنه يبدو جيداً ولكنه من المتعذر قبوله لأنه سيفتح الباب لأي طرف في انتهاك أي معاهدة على أساس أي حجة كانت"(١٤). وهنا نطرح تساؤلات أخرى لابد أن نضعها في الحسبان ألا وهي، متى تكون الحجةُ دامغة أساسُها متينٌ، ومتى تكون الحجةُ ضعيفة أساسها هش؟ ومن الذي يقرر ذلك؟

قبل الإجابة على كل تلك التساؤلات ينبغي تسليط الضوء على بعض الانتهاكات المتعلقة بخرق مبدأ غلق مضيقي البسفور والدردنيل من خلال بعض الشواهد التاريخية من أجل إيضاح الظروف التي منح على أثرها السلطان العثماني "فرمانات" إذن المرور للسفن الحربية الأجنبية خلال وقت السلم، ورد فعل الدول الأوربية تجاه ذلك.

شهدت فرنسا موسماً زراعياً في العام ١٨٤٧، تراجعاً حاداً في إنتاج الحبوب ونظراً لشحة القمح، لاسيما في جنوب فرنسا اضطرت الحكومة الفرنسية إلى استيراد القمح، ولما كانت منطقة البحر الأسود أحد أهم مناطق إنتاج القمح عالمياً لذا ناشدت الحكومة الفرنسية نظيرتها العثمانية مرور السفينين الحربيتين Titan و Cuvier، اللتان كانتا تعملان بالبخار، من أجل سحب السفينتين المحملتين بالقمح ليكون النقل إلى فرنسا أسرع، وقد منح السلطان العثماني فرمان إذن المرور لدواعي إنسانية لا أكثر(١٥)، ومع ذلك قدمت حكومات الدول الأوربية احتجاجاً لدى الحكومة العثمانية على ذلك الفرمان، إذ أشار أوستينوف Oustinov القائم بالأعمال الروسية في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العاصمة العثمانية في بيان الاحتجاج، بأن هكذا حالة ستشكل سابقة قد تستغلها الدول الأخرى للاستفادة منها لاحقاً، واتفق اللورد كولي Coweley السفير البريطاني في اسطنبول مع وجهة النظر تلك، وأيد كل من السفيرين النمساوي والبروسي في العاصمة اسطنبول الشكوى الروسية، لذا طلبت الحكومة العثمانية من البارون دي بوكيني Baron De Bourqueney السفير الفرنسي في اسطنبول (١٨٤١-١٨٤٨) تقديم بيان تحريري يعلن فيه ظروف منح الفرمان وان مرور مثل تلك السفن لن تؤدي إلى تقرير سابقة[١٦].

وحاولت بعض الدول الكبرى استغلال الفقرة الثانية من المادة العاشرة في معاهدة عام ١٨٥٦، الخاصة باستثناء مرور الزوارق الحربية الخفيفة، التي تعمل في خدمة السفارات والبعثات الدبلوماسية في العاصمة اسطنبول من قانون المنع، وجرت خلال الأعوام (١٨٥٦- ١٨٧١) مراسلات رسمية، إلا أن تلك المراسلات كانت تقتصر فقط على حالات صعبة من اجل مرور بعض السفن الحربية الكبيرة، التي تقدمت دولها بطلب إلى الحكومة العثمانية للسماح بدخول المضائق بحجة أن شروط الاستثناء الوارد في معاهدة عام ١٨٥٦ تنطبق عليها[١٧]، لذا يمكننا تصور مدى الضغوطات التي سلطتها الدول الكبرى على الحكومات العثمانية من أجل السماح لبعض سفنها الحربية بعبور المضائق، فقد أرادت حكومة سردينا في نيسان من العام ١٨٦٢، إرسال بعثه دبلوماسية إلى بلاد فارس عبر القوقاز من خلال البحر الأسود، وكانت البعثة تتكون من سفينة حربية كبيرة مع طاردين مسلحين، وسارع الأمير لوبانوف روستوفسكي الوزير المفوض الروسي في اسطنبول (١٨٥٩- ١٨٦٣) بتحذير الحكومة العثمانية بأن مرور السفن الحربية عبر المضائق وولوجها في البحر الأسود يعد خرقاً واضحاً لمعاهدة عام ١٨٥٦[١٨]، وحينما علمت حكومة سردينا بذلك الاحتجاج اضطرت إلى سحب مشروعها[١٩].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يتضح من الشواهد التاريخية آنفة الذكر، إن روسيا وقفت بحزم بوجه أي خرق لقانون غلق مضيقي البسفور والدردنيل، بأن الدول الموقعة على معاهدة باريس لعام ١٨٥٦، لاسيما روسيا كانت دائماً ما تقدم احتجاجاً لأي انتهاك لقانون الغلق.

لرب سائل يسأل هنا ما الجدوى السياسية المتوخاة من تلك الاحتجاجات؟ وهل يترتب عليها تبعات قانونية؟

من الواضح، إن الدول الموقعة على معاهدة باريس لعام ١٨٥٦، التي شرعت قانون غلق البسفور والدردنيل، لا تعد التزامها بمبدأ الغلق بوجه السفن الحربية بنوداً ملزمةً لها أمام الحكومة العثمانية فحسب، بل تعدها التزامات جماعية تُمنح لجميع الدول بالتساوي وتلزمها واجبات تجاه بعضها البعض، ضد أي طرف يخرق قانون الغلق بأي شكل من الأشكال، وبالمقابل تَمنح المعاهدة الدول الموقعة عليها حق الاحتجاج ضد مرور أي سفينة حربية أجنبية في وقت السلم[٢٠]، وبغض النظر عن أسباب ذلك المرور، لذا فإن الهدف السياسي للاحتجاجات الروسية ضد الدولة العثمانية، وإعلام الدول الموقعة على المعاهدة، يكمن في كونه وسيلة من اجل الحصول على حق التعويض، الذي يعد ملزماً على الحكومة العثمانية تقديمه، ولو بعد حين، كونها الطرف المؤتمن على تنفيذ مبدأ الغلق، بعد أن سمحت بالمرور، لاسيما أن الدولة المتضررة (روسيا) سجلت حالة الانتهاك أمام المجتمع الدولي، الذي يعد ضامناً لقانون الغلق. فقد أخبر اغناتيف Ignative السفير الروسي في اسطنبول، السير أليوت Elliot السفير البريطاني في اسطنبول في الأول من تشرين الأول ١٨٧٠ قائلاً:

> "إن حياد البحر الأسود قد توقف منطقياً منذ اليوم الذي دخلت السفينة [الحربية البريطانية] Cannet، البحر الأسود قبل ست سنوات"[٢١].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لذلك بررت الحكومة الروسية خروجها من مبدأ حياد البحر الأسود أمام الرأي العام الدولي بانتهاكات السفن الحربية للدول الكبرى لقانون غلق المضائق، إذ مثلت تلك الانتهاكات حجر الأساس الذي استند عليه الأمير غورجاكوف في مذكرته بقوله:

"أن القيصر [الروسي] لم يعد يحسب نفسه ملتزماً بشروط معاهدة عام ١٨٥٦، التي قيدت حقوقه الخاصة بالسيادة على البحر الأسود"(٢٢).

وبذلك يتضح إن الإعلان الروسي في خروجها من مبدأ حياد البحر الأسود جاء انسجاماً لحقها في الحصول على التعويض، وشمل فقط على الفقرة المتعلقة بمبدأ حياد البحر الأسود، إذ لم يتطرق إلى موضوع تعديل القانون الخاص بمرور السفن الحربية عبر المضائق نفسها، إلا أن الحكومة البريطانية أصرت على مبدأ "إنه ليس باستطاعة أية دولة تحرير نفسها من شروط التزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة بهذا الأسلوب"(٢٣)، واقترحت عرض الموضوع على مؤتمر دولي(٢٤)، عقد في لندن خلال المدة من السابع عشر من كانون الثاني وحتى الثالث عشر من آذار من العام ١٨٧١(٢٥)، وتمخض عن المؤتمر اتفاق تم بموجبه إلغاء الفقرات المتعلقة بحياد البحر الأسود من معاهدة عام ١٨٥٦، بالمقابل حصل السلطان العثماني على بعض حقوقه السيادية على المضائق تعويضاً عن خسارته لحياد البحر الأسود(٢٦)، فقد أبقت المعاهدة على مبدأ غلق المضائق نافذاً على النحو الذي كان مقراً في الاتفاقية المنفصلة لمعاهدة باريس لعام ١٨٥٦، مع تخويل السلطان العثماني بفتح المضائق في أوقات السلم أمام السفن التابعة للدولة الصديقة والحليفة في حالة إذا ما رأى في مرور مثل هذه السفن أمر ضروري لتنفيذ شروط معاهدة باريس(٢٧)

وعليه فان معاهدة عام ١٨٧١، جعلت من تفسير قانون المضائق أصعب وان تطبيق مبدأ الغلق أصبح أكثر حساسية، إذ تعقدت مهمة السلطان، وهذا ما ينطبق أيضاً على الدول الأوربية الموقعة على المعاهدة، ونظراً لإزالة القيود التي فرضت عليه سابقاً، لكنه خرق قانون غلق المضائق بمنحه فرمانات المرور للسفن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحربية الأجنبية في وقت السلم، ولكن الحال تغير بإقرار معاهدة لندن لعام ١٨٧١، فعلى الرغم من أن مبدأ الغلق ظل مؤكداً بالنسبة للسفن الحربية الأجنبية، إلا أن للسلطان سلطة السماح بدخول سفن الحرب عبر البسفور والدردنيل إذا ما شعر بوجود حاجة ملحة لضمان تنفيذ بنود معاهدة عام ١٨٥٦، ونظراً لصعوبة تقرير مدى الحاجة الملحة، ونظراً "لعدم حكمة السلطان" على حد زعم بعض الدول الأوربية وعدم ضمان سرية وتعاملات بطانته، لذا أصبح القانون الجديد غير فعال وهيأ الطريق أمام سوء الفهم والصراعات في وجهات النظر بين الدول الأوربية، لاسيما بين بريطانيا وروسيا وهذا ما سوف نوضحه.

اثر اتفاقية الرابع من حزيران ١٨٧٨، الخاصة بقبرص في مبدأ غلق البسفور والدردنيل

خلال الحرب الروسية- العثمانية (١٨٧٧- ١٨٧٨)، دخلت السفن الحربية البريطانية المضائق مرتين، وكان الدخول الثاني الذي يعد الحدث الأكثر خطورة في سلسلة احداث تلك الحرب[٢٨]، إذ تم من دون تخويل السلطان العثماني، الذي قدم احتجاجاً رسمياً لدى الملكة فكتوريا Victoria (١٨١٩- ١٩٠١/١٨٣٧-١٩٠١)[٢٩]، كونه يتناقض مع معاهدة لندن لعام ١٨٧١[٣٠].

في الواقع، لقد كان ذلك المرور من دون شك "غير قانوني"، ولكن نظراً للظروف التي كانت تشهدها الدولة العثمانية في ظل التهديد الذي كان يحدق بوجود وكيان الدولة العثمانية باقتراب القوات الروسية من عاصمتها، كان لابد لبريطانيا ان تتدخل بهدف حماية مصالحها، لاسيما ان الدول الأوربية الأخرى لم تتدخل لدفع ذلك الخطر بعيداً[٣١]. وعليه يمكن القول بأن ماقامت به بريطانيا جاء في صالح المحافظة على المعاهدات الأوربية، والمصالح المشتركة بين الدول ذات العلاقة[٣٢]، وإذا ما نظرنا للمبادرة البريطانية من هذه الناحية، فلا يمكن ان نعد المرور البريطاني خَرقاً للقانون، وهنا لابد من ان نذكر نقطة بالغة الأهمية، وهي ان السلطان العثماني في ذلك الوقت لم يكن حراً في قبوله أو رفضه منح أذونات المرور تماشياً مع بنود

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معاهدة عام ١٨٧١، لاسيما ان مطالب قيصر روسيا ألكسندر الثاني، وجنوده الذين يقتربون من عاصمة السلطان، شكلت عوامل ضغط قوية جعلت من السلطان "سيداً لا حول له ولا قوة"[٣٣]، ولهذا كان حتمياً وبديهياً ان تتدخل قوة كبرى موقعة لتحمي مصالح والتزامات أقرتها معاهدتي عام ١٨٥٦ وعام ١٨٧١[٣٤].

بانتهاء الحرب الروسية – العثمانية، وتوقيع الدولتين لمعاهدة "سان ستيفانو San Stefano" في الثالث من اذار ١٨٧٨[٣٥]، تحتم على الأسطول البريطاني مغادرة المضائق، إذ أصبحت مسألة وجوده داخله، مناقضاً لمعاهدة عام ١٨٧١، لاسيما بعد انتفت مبررات وجوده داخل منطقة المضائق، بعد ان أصبحت الدولة العثمانية تعيش حالة السلم، الا ان الحكومةُ البريطانية أصرت على إبقاء اسطولها داخل المضائق[٣٦].

من الواضح، انه في حال وجدت روسيا نفسها في حربٍ مع بريطانيا، فسيكون موقف الحكومة العثمانية تجاه غلق المضائق، حاسماً ودقيقاً جداً، إذ عرض رجالات الدولة الروس بشكلٍ خاص مبدأ يفيد، بأن القانون الدولي جعل من السلطان العثماني، الحارس او الوصي على المضائق، وان ذلك الوصي او الحارس، عاجز عن حماية منطقة المضائق، أو فرض سلطة القانون، بمنعه السفن الحربية الاجنبية في وقت السلم من اقتحام المضائق، وتهديدها للأمن والسلم الدوليين، ولأن تلك المبررات كانت منطقية من وجهة النظر الروسية، لذا لقيت خطط القادة والمستشارين العسكريين الروس، باحتلال القوات الروسية للبسفور، آذاناً صاغية من قبل القيصر ألكسندر الثاني، الذي دعم الاستعداد لاجراءات قوية للسيطرة على شواطيء البسفور والعاصمة العثمانية، استعداداً للحرب مع بريطانيا[٣٧].

على الرغم من أن تعليمات القيصر بشأن الاستعداد لاحتلال مضيق البسفور، لشقيقه الدوق نيكولاس القائد الميداني للجيش، الذي كان على مايبدو متردداً باتجاه اتخاذ قرار حاسم، لخشيته من العواقب الخطيرة لمثل هكذا قرار[٣٨]، كما ان القيصر نفسه لم يعطِ أمراً محدداً، لذا ركز الدوق نيكولاس على كسب التعاون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العثماني، ومعرفة إجراءاتهم إذا ما نشبت حرب مع بريطانيا من خلال مفاوضتهم للحكومة العثمانية من اجل استخدام ميناء "Büyüdere" الواقع على البسفور كقاعدة لانطلاق الجنود الروس(٣٩).

أجرى الدوق نيكولاس مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في نهاية شهر آذار من عام ١٨٧٨ سلسة من المباحثات بهدف التوصل الى معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية، وقدر تعلق الأمر بفرضية إذا ما نشبت حرب روسية- بريطانية حاول السلطان العثماني تجنب الإجابات المباشرة والصريحة، والفوز بشيء لنفسه، إذ أكد للدوق نيكولاس: "بأنه مهما تطورت الأحداث، فإن الدولة العثمانية ستلزم جانب الحياد"(٤٠)، وهنا سأل الدوق نيكولاس السلطان العثماني عما يعنيه بكلمة "الحياد"، لأن حيادية المضائق خُرقت بدخول الأسطول البريطاني لبحر مرمرة، والراجح ان يحصل مثل ذلك الخرق مرة أخرى، فيدخل الأسطول البريطاني نفسه للبسفور، وربما للبحر الأسود أيضاً. واذا ما سُمح بالعمل الأخير، فإن الباب العالي لن يكون غير حيادي فحسب، بل وربما سيرتكب إذا ما جاز الوصف عمل عدائي ضد سواحل روسيا، وحينها سيكون طرفاً في الحرب..!"، فضلاً عن ذلك، طلب الدوق نيكولاس من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، بأن يقدم إجابة واضحة، حين سأله بشكلٍ مباشرٍ قائلاً:

> "إذا ما تطورت الأحداث، فهل ستفتح تركيا بوابات البحر الأسود لبريطانيا، وهي التي يجب أن يكون واجبها إبقاؤها مغلقةً...؟" (٤١).

تحاشى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، مرة أخرى إعطاء إجابة شافية وصريحة، وبدلاً من ذلك جادل الدوق نيكولاس بالقول:

> "أن على الحكومة الروسية في مقابل ما يقدمه الباب العالي من موقف يعطيها الأفضلية، فإنه من الأجدر بها أولاً أن تغيير شروط [معاهدة] سان ستيفانو، بحيث يستعيد السلطان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العثماني مكانته وكبرياؤه، وان الحكومة الروسية بهذا تُثبت لنا بأنها لا ترغب بالدمار الشامل لتركيا، وإذا ماتم إتباع هذا النهج، فإن سياسة الباب العالي يمكن ان تأخذ مساراً جديداً، وربما توقيع تحالف دفاعي وهجومي بين الدولتين". وأضاف السلطان العثماني قائلاً: "...انه مقابل امتناع الحكومة الروسية عن تقديم التنازلات، لن أتمكن من تقديم أي تأكيدات بشأن المضائق"[٤٢].

لقد تبنت روسيا برنامجها للسلام مع الدولة العثمانية اثناء الحرب من خلال المؤتمرات الميدانية التي عقدها القيصر الكسندر الثاني مع مستشاريه، وقد تطور الانقسام بين رجالات الدولة الروس، ليس بشأن الغنائم فحسب، بل وصلت مقترحاتهم إلى أيٍ من رغبات الدول الأوربية يمكن تجاهلها، فقد شدد الذين رغبوا بأقصى فائدة بعدم الإكتراث برد الفعل البريطاني أو النمسا– المجر، والتفاوض مع الحكومة العثمانية بشكلٍ منفرد، على الرغم من ان مصير أي اتفاقٍ سيصطدم عاجلاً أم آجلاً بالمعاهدات الأوربية[٤٣].

لم تفرض روسيا شروطها الاقليمية المثيرة للجدل في اتفاقية الهدنة الموقعة في الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٨٧٨[٤٤] فحسب، بل أيضا في معاهدة سان ستيفانو[٤٥]، التي بموجبها حصلت روسيا على اقاليم وضعتها في موقعٍ متميز بالنسبة للأقاليم الآسيوية والعثمانية، كما اسست بلغاريا التي اصبحت تابعة لها[٤٦]، لتسيطر فعلياً على البلقان، والعاصمة العثمانية، ومنطقة المضائق. فضلاً عن إحكام سيطرتها على أعظم ثلاث موانئ في البحر الأسود (أوديسا، ڤارنا، باطوم)[٤٧]، وبذلك أصبح هذا البحر على غِرار بحر قزوين، بحيرة روسية، وهكذا حصلت روسيا على موقعٍ إستراتيجي وحيوي، يمكنها من خلاله من التوسع نحو بلاد الرافدين والخليج العربي وصولاً الى الهند البريطانية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعليه ساد اعتقاد في بريطانيا بعد التوقيع على المعاهدة الروسية- العثمانية، لاسيما في الدائرة المناهضة للسياسة الروسية، بان روسيا اقتربت من الوصول إلى أهدافها في تحقيق وتثبيت أقدامها على شواطئ البسفور، الأمر الذي اقلق بريطانيا وبخاصة على درة تاجها (الهند)، فان الحقيقية تبقى أن القوات الروسية بدأت تقترب من الطرق المؤدية إلى الهند، لقد أثارت المكتسبات التي حصلت عليها روسيا في معاهدة سان ستيفانو، الرأي العام البريطاني، الذي صب جَامَ غضبه على اللورد دربي وزير الخارجية البريطاني، إذ اتهمه بالضعف وبأنه ينقصه "القرار والحزم". ويبدو أن البريطانيين أدركوا قصر نظر سياستهم بوقوفهم على الحياد تجاه الاجتياح الروسي للأراضي العثمانية، فعادوا إلى مراجعة حساباتهم من جديد، لذا كان لابد للحكومة البريطانية من مواجهة التوسع الروسي، ونفوذهم الهائل بان تتبنى سياسة هجومية معاكسة من خلال إجراء تغيير جوهري في السياسة الخارجية بإبعاد اللورد دربي عن صنع القرار، لذا وقع الاختيار على اللورد سالزبوري[٤٨]، الذي كان على ما يبدو من أكثر السياسيين البريطانيين استعداداً للمواجهة مع روسيا، لاسيما انه مدركاً لخطورة الموقف على طرق موصلات الإمبراطورية البريطانية بحكم منصبه وزيراً لشؤون الهند.

في الواقع، عَدَّ اللورد سالزبوري، الذي تقلد حقيبة السياسة الخارجية في الثلاثين من آذار ١٨٧٨[٤٩]، مهمة تحجيم المكتسبات الروسية والقضاء على نفوذها المتعاظم في الدولة العثمانية مهمته الرئيسة، وكانت سياسته تجاه تطورات الأحداث معقدة جداً ومثلت خطته بشأن تغيير قانون غلق المضائق العمود الفقري في تلك الخطة، فقد كان ميالاً إلى التخلي عن السياسة البريطانية التقليدية في غلق المضائق[٥٠]، لذا وضع تقييماً صحيحاً للموقف الروسي تجاه مسألة البسفور والدردنيل، فان حقق نجاحاً بشأن التفسير الذي ابتدعه بشأن دخول السفن الحربية البريطانية في مضيقي البسفور والدردنيل لا يتعارض مع اتفاقية لندن لعام ١٨٧١، فانه سيحقق هدفه بتهديد السواحل الروسية، وبذلك سيتمكن من تحقيق غايته في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مساومة الروس بتعديل معاهدة سان ستيفانو، فضلا عن ذلك، دعم سالزبوري لمطالب النمسا- المجر في البوسنة والهرسك، وتقليص حجم الدولة البلغارية بتحديد حدودها عند جبال البلقان(٥١)، أما بقية المنطقة فستعاد إلى اسطنبول، كما سيتم دعم المطالب القومية لليونان(٥٢)، بحيث تشكل هذه الدولة نوعاً من التوازن مع دول البلقان السلافية الموالية لروسيا.

كانت المكاسب الحقيقية لبريطانيا ضمن تلك الخطة تستند على مرتكزين أساسيين، الأول: يتضمن الحصول موقع إستراتيجية في شرق البحر المتوسط يكون قاعدة للأسطول البريطاني أفضل من جزيرة مالطا من حيث القرب من مضيق الدردنيل، ففي العام ١٨٧٧، جرت مناقشات مهمة داخل أروقة الحكومة البريطانية بشأن اختيار الموقع(٥٣)؛ أما المرتكز الثاني: فيتضمن الدخول في مفاوضات مباشرة مع كل من الحكومتين الروسية والعثمانية من اجل الحصول ميناء في الجزء الآسيوي من الأرضي العثمانية وبالتحديد في البحر الأسود، وبذلك ستُجبر الروس إلى مراجعة حساباتهم من جديد، والتخلي عن بعض مطالبهم(٥٤)، وأما بقية الأراضي العثمانية فسيتم حمايتها والدفاع عنها من خلال فرض تحالف دفاعي بريطاني- عثماني(٥٥).

أما فيما يتعلق بخطته بشأن المضائق فكانت ضمن تقريرٍ أرسله في الحادي والعشرين من آذار ١٨٧٨، إلى رئيس الوزراء البريطاني بنيامين دزرَيلي(٥٦) Benjamin Disraeli (شباط ١٨٧٤- نيسان ١٨٨٠)(٥٧)، أي قبل توليه لمنصب وزارة الخارجية، بتسعة أيام، تحدث فيه عن الأهداف الواجب تحقيقها في معاهدة السلام المستقبلية بين روسيا والدولة العثمانية، وكانت مسألة تغيير قانون الملاحة في البسفور والدردنيل بفتحيهما للسفن الحربية البريطانية من أهم تلك الأهداف، إذ قال:

> "يجب الحصول على ضمانات قوية في المرور الحر عبر المضائق، وكأنها بحراً مفتوحاً"(٥٨)، وأكد بأنه سيكون مسروراً " إذ كان بالإمكان إعلان المضائق مفتوحة كـ [مضائقٍ] ساوند Sound(٥٩)" واقترح إما بتحييدها وتحريم تحصينها، أو وجوب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاعتراف بحق محاصرتهما في زمن الحرب وتحريرها من العوائق الدولية"[٦٠].

فضلا عن ذلك، قدم إلى مجلس الوزراء البريطاني في السابع والعشرين من الشهر نفسه، تقريراً مماثلاً عن معاهدة سان ستيفانو، مما جاء فيه قوله:

"أن ما يصب في مصلحة بريطانيا العظمى في حال تغيرت الظروف هو أن تكون المضائق مفتوحة أمام السفن الحربية، فضلاً عن التجارية، وان تلغى جميع الحصون والدوريات عليها... أن هذا غير مستساغ بالنسبة للباب العالي، ولكنه من الممكن أن يكون مقبولاً من خلال الدخول في التزام يضمن الدفاع عن القسطنطينية من جهة البحر باستخدام أسطول ملائم لهذه المهمة"[٦١].

وعلى الرغم من، حالة الضعف التي وصلت إليها الدولة العثمانية بعد هزيمتها في حربها ضد روسيا (١٨٧٧- ١٨٧٨)، إلا انها لم تكن لتوافق على خطة سالزبوري من دون تحصل على التزام خطي من الحكومة البريطانية تضمن فيه تدخل الأسطول البريطاني في الدفاع عن العاصمة اسطنبول، ومع ذلك، كانت سياسة سالزبوري بشأن فتح المضائق بطريقة أو بأخرى، وتوقيع ميثاق دفاعي مع الدولة العثمانية جزء من إستراتيجيته في الدفاع عن طرق الموصلات "الإمبراطورية البريطانية" التي وجدت صداها الحقيقي في نهاية المطاف في اتفاقية الرابع من حزيران ١٨٧٨، الخاصة بقبرص، وفي الإعلانات البريطانية بشأن المضائق في مؤتمر برلين ١٨٧٨.

أرادت الحكومة البريطانية انتهاز الوضع الحرج للدولة العثمانية، ففي نهاية آذار ١٨٧٨، بدأ مجلس الوزراء البريطاني مناقشات مستفيضة بشان اختيار قاعدة ثانية للأسطول البريطاني في البحر المتوسط[٦٢]، وفي منتصف نيسان من العام نفسه وقع الاختيار على جزيرة قبرص[٦٣]، لاسيما بعد أن عدها اللورد سالزبوري بمثابة جبل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

طارق جديدة[٦٤]. وعليه أيدت الحكومة البريطانية مقترح وزير خارجيتها، بفرض اتفاقية دفاعية على الحكومة العثمانية، التي نصت شروطها بأنه إذا ما أصرت روسيا على ضمها لـ (قارص وباطوم)، فإن بريطانيا ستدعم الحكومة العثمانية في الدفاع عن بقية ممتلكات الدولة العثمانية، على أن يكون ثمن ذلك الدعم تسليم حكومة اسطنبول، قبرص لتكون قاعدة للأسطول البريطاني[٦٥].

اخبر سالزبوري، السير اوستن هنري لايارد Sir Austen Henry Layard السفير البريطاني في اسطنبول(١٨٧٧- ١٨٨٠)[٦٦]، في برقية له في العاشر من أيار ١٨٧٨، بالخطوط العامة لمشروعه في عقد اتفاقية تحالف دفاعي مع الدولة العثمانية[٦٧]، وفي السادس عشر من الشهر نفسه ابرق سالزبوري لسفيره في اسطنبول أجمل فيها التفاصيل الكاملة لمشروعه في الدفاع عن الدولة العثمانية بشرط موافقة السلطان على احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص لتكون قاعدة للأسطول البريطاني، على أن يكون الاحتلال بموجب اتفاق تحريري بين الحكومتين البريطانية والعثمانية[٦٨]، وفي المقابل تتعهد الأولى بعدم الموافقة على تقسيم الدولة العثمانية والدفاع عن أراضيها الآسيوية ضد الروس، وفضلا عن ذلك، طلب سالزبوري من لايارد أن يوضح للعثمانيين بان هذا العرض باقٍ لطالما بقيت قبرص قاعدة للأسطول البريطاني، وذلك بقوله لهم: " إلا أننا سنكون في حل من هاتين الضمانتين إذا ما أبطل الباب العالي احتلالنا لقبرص"[٦٩].

من جانب آخر، شرع سالزبوري بالتفاوض بنفسه مع الجانب الروسي[٧٠]، فقد دخل منذ نهاية نيسان من العام نفسه في مفاوضات مباشرة مع الكونت شوفالوف Count Shuvalov السفير الروسي في لندن (١٨٧٤- ١٧٧٩)[٧١]. ومن الواضح ان سالزبوري سبق نتائج مفوضات سفيره في اسطنبول مع الحكومة العثمانية، ففي الثلاثين من ايار ١٨٧٨، تبادل مع السفير الروسي في لندن مذكرة تفاهم[٧٢]، عرفت فيما بعد بـ "اتفاقية سالزبوري- شوفالوف" بموجبها وافقت روسيا على الانسحاب من اردهام ووادي (Alashkert)، وبالمقابل وافق سالزبوري على ضم روسيا لـ (قارص

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وباطوم) [٧٣] وبذلك أصبح من المحتم أن تدخل شرط الاتفاقية الدفاعية البريطانية- العثمانية المتضمن احتلال بريطانيا لقبرص حيز التنفيذ بمجرد مصادقة الحكومة العثمانية عليه، وإذا جمعت اتفاقية احتلال قبرص مع الخطط الأخرى البريطانية الخاصة بتعديل قانون غلق مضيقي البسفور والدردنيل، وفتحهما أمام السفن الحربية البريطانية، فإن الموقع المتميز لجزيرة قبرص المهيمن على منطقة المضائق المودية للعاصمة العثمانية والبحر الأسود سيكون لبريطانيا بالتأكيد، وبذلك ستؤمن بريطانيا طرق مواصلاتها إلى الهند والشرق الأقصى، وهكذا ستتم موازنة النفوذ الروسي في البلقان وآسيا الوسطى.

وبالعودة إلى تفاصيل المفاوضات البريطانية- العثمانية، فقد أرسل سالزبوري تعليمات أضافية إلى لايارد في برقيته المؤرخة ليوم السبت في الخامس والعشرين من أيار ١٨٧٨، طلب منه أن يفهم العثمانيين جيداً بأنه إذا أرادوا الحفاظ على دولتهم فعليهم الإسراع في التحالف مع بريطانيا، وإذا ما ضاعت هذه الفرصة فأنها لن تتكرر أبداً[٧٤]، وفي الواقع، لقد انتقى سالزبوري في برقيته الأخيرة العبارات بطريقة تحدث الرعب في قلب السلطان وحكومته على مصير الدولة العثمانية وبأنها ذاهبةٌ إلى الزوال، إذ طلب من لايارد أن يخبر السلطان بالقول:"... إذا لم يوافق السلطان [على أبرام التحالف] ... فان النتيجة المباشرة لكل ذلك هي احتلال القسطنطينة وتقسيم إمبراطوريته"[٧٥]،

لم يصر لايارد على توقيع حكومة السلطان عبد الحميد للاتفاقية المذكورة آنفا قبل أنعاد المؤتمر الدولي المزمع عقده في برلين فحسب، بل انه هدد خلال مفاوضاته مع صفوت باشا في يوم السابع والعشرين من الشهر نفسه بالقول:

> "إذا وقفت الدولة العثمانية ضد هذا القرار، وعليه يجب أن تعرف بان بريطانيا سوف تحتل قبرص بقوة السلاح، كما أن المندوبين البريطانيين سوف لن يعملوا على تغيير شروط معاهدة سان ستيفانو في مؤتمر برلين"[٧٦].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولما أيقنت الحكومة العثمانية أن بريطانيا لا تنوي القيام بخطوة فعالة سواء أكان ذلك في مؤتمر في برلين، أو بالتصدي للقوات الروسية بعد خرقها لوقف أطلاق النار في الثامن عشر من أيار ١٨٧٨، بعد تقدمها من منطقة سان ستيفانو وتحشدهم عند أطراف العاصمة اسطنبول(٧٧)، من دون الحصول على قبرص، لكل ذلك وجدت الحكومة العثمانية نفسها مضطرة بان تفوض الأمور وبصورة تامة بأيدي بريطانيا، وأبرمت معها في الرابع من حزيران ١٨٧٨، اتفاقية الحلف الدفاعي المتعلقة بالأقاليم الآسيوية العثمانية(٧٨)، والمعروفة باتفاقية "قبرص"(٧٩).

صحيح أن السلطان العثماني لم يمنح السفن الحَربية البريطانية آذن المرور في منطقة المضائق(٨٠)، وان الحكومة البريطانية أمرت قائد أسطولها باقتحام المضائق حينما اقتربت القوات الروسية من اسطنبول(٨١)، وهذا يعد انتهاكاً لمعاهدة عام ١٨٧١، إلا انه بمجرد التوقيع على اتفاقية الحلف الدفاعية أصبح وجود الأسطول البريطاني في منطقة المضائق السند القانوني والأساس، من خلال اتهام الروس بأنهم هم من قاموا بانتهاك المعاهدة، باحتلالهم للأرضي العثمانية، وان وجود الأسطول البريطاني في المضائق له يمكن تبريره قانونا بدواعي سياسية إذ تعد بريطانيا نفسها أداة لأطراف دولية هدف وجودها هو الاتفاق المشترك مع سلطة شريعة للحفاظ على الوحدة الإقليمية العثمانية وهذا ما يتوافق مع جوهر وروح معاهدتي عام ١٨٥٦، وعام ١٨٧١، التي تعد بريطانيا طرفاً أصيلاً في الحفاظ على المعاهدتين المذكورتين، وعليه يمكن القول هنا بان ليس لبريطانيا الحق بإدخال سفنها الحربية ليس في منطقة المضائق فحسب، بل في البحر الأسود بغض النظر عن موافقة السلطان بمنحه فرمان المرور لسفنها الحربية من عدمهِ مستنداً على مبدأ الدفاع عن الدولة العثمانية، الذي يعد العمود الفقري في "اتفاقية قبرص"، لاسيما أن بريطانيا كانت أمام مسؤولية أخلاقية وتاريخية بعد أن قبضت الثمن باحتلالها لجزيرة قبرص، وان عليها اتخاذ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إجراءات مناسبة لحماية الدولة العثمانية تنفيذا لتعهداتها، وان وجود الأسطول في منطقة المضائق يمثل الوسيلة الناجعة.

محاولات سالزبوري على تعديل قانون المضائق في مؤتمر برلين ١٨٧٨

افتتحت مؤتمر برلين جلساته في الثالث عشر من حزيران ١٨٧٨[٨٢]، واختتم في الثالث عشر من تموز من العام نفسه[٨٣]، ولا نريد هنا تفصيل ما جرى في المؤتمر فهي ليست موضوع بحثنا، كما أننا لن نناقش تسوية مؤتمر برلين بشكل عام، لكن ما يهمنا من المؤتمر مناقشات الوفود الأوربية، لاسيما الوفدين البريطاني والروسي بشأن مسألة المضائق، وما صدر عنهما من بيانات كان لها تبعات سلبية على سير العلاقات الأوربية في السنوات التي أعقبت مؤتمر برلين، فضلا عن ذلك، سنحاول تسليط الضوء على النتائج الكارثية للمؤتمر وتداعياتها على مسألة المضائق.

نظراً لأهمية المؤتمر المصرية بالنسبة للمصالح البريطانية في الدولة العثمانية، لذا قرر مجلس الوزراء أن يرأس الوفد البريطاني رئيس الوزراء دزريلي شخصياً، واختير سالزبوري ممثلاً ثانيا. وقبل افتتاح المؤتمر توصلت الحكومتين البريطانية والنمسا- المجر لتفاهم منفصل حول السلام المرتقب[٨٤]، ونظراً لوجود اتفاق مسبق بين اغلب الدول الأوربية، لذا لم يكن لدى الحكومة العثمانية أمل في الحصول على تعويض كما في مؤتمر لندن لعام ١٨٧١، وفي الواقع، كان موقف الدولة العثمانية في المؤتمر حرجا للغاية، إذ كان على الدولة العثمانية أن تواجه طلبات وغليان القوميات من رعاياها، فضلاً عن إصرار الدول الأوربية الكبرى في الاستحواذ على مناطقها الإستراتيجية، ومع حالة الانهيار العسكري للجيش العثماني، ووجود القوات الروسية بالقرب من أسوار العاصمة اسطنبول، واقتحام الأسطول البريطاني للمضائق ورسوه في بحر مرمره، لم يكن أمام الحكومة العثمانية من خيار سوى القبول بالسلام المشروط.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن الجدير بالذكر انه في مؤتمر لندن لعام ١٨٧١، أدى موسورس Musurus باشا السفير العثماني في لندن (١٨٥٠- ١٨٨٥)[٨٥]، دوراً رئيساً، وكان فيه الكثير من الكبرياء والإباء، وفاوض من موقع القوة، فقد اقنع ممثلو الدول الأوربية، بأنه من غير الممكن إجبار العثمانيين على التنازل وقبول الاجراءات التي لا تصب في مصلحته[٨٦]، في حين كان على عكس ذلك في مؤتمر برلين ١٨٧٨، إذ كان من الصعب جداً على ممثلي الحكومة العثمانية في ظل الوضع المأساوي للدولة العثمانية، اتخاذ موقف متصلب، لذا ترتب عليهم أدى دور مهين وثانوي في مجريات المؤتمر، ولسوء الحظ كانت الوفد العثماني في الأساس مكون من أعضاء ضعفاء، إذ لم يكن ضمن الوفد شخصيات يمكن الاعتماد عليها غير رئيس الوفد قره ثيودور باشا وزير الأشغال العثماني، أما المشير محمد علي الرجل الثاني في الوفد العثماني فلم يستهجنه الألمان فحسب، بل أن المستشار بسمارك عامله بقسوة وغلظة، أما زميلهما سعد الله السفير العثماني في برلين، فكان معروفاً بضعفه وعدم حنكته، ومما زاد الطين بِلَّة، ما تلقاه الوفد العثماني من تعليمات متناقضة وغير ملائمة[٨٧].

وعلى الرغم من أن مسألة البسفور والدردنيل شغلتا وقتاً قصيراً من اعمال المؤتمر، إلا أن ما أصدراه الوفدين البريطاني والروسي من بيانات، وسجلت ضمن بروتوكولات المؤتمر عن صحة التفسير الذي يجب يعتمد بشأن غلق وفتح المضائق في معاهدة عام ١٨٧١، كان لها تداعياتها الخطيرة على سير العلاقات الدولية في السنوات اللاحقة، فان الحقيقة تبقى بسبب تفوق بريطانيا البحري، فقد فكر سالزبوري في إنهاء السياسة التقليدية التي فضلها رجالات الدولة البريطانيون في الماضي في غلق مضيقي البفسور والدردنيل، وتبني سياسة فتحهما أمام السفن الحربية الأجنبية في وقتي السلم والحرب، مما سيمكن الأساطيل البريطانية من الحصول على ممر حر إلى البحر الأسود، ومن ثم مهاجمة الموانئ الحيوية الروسية الجنوبية، والمناطق الإستراتيجية في الساحل الابخازي لشرق البحر الأسود.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما البرنامج الروسي بالنسبة للمضائق، فقد كان مغايراً تماماً للبرنامج البريطاني، وذلك بسبب ضآلة قواتها البحرية في البحر الأسود، ولخشيتها من هجوم بريطاني على سواحلها، رغبت الحكومة الروسية بأن لاتدخل اساطيل غير صديقة عبر المضائق، وخلال الحرب ظلت هذه المسألة مدار قلق القادة الروس، وحينما توقع الروس نصراً سريعاً وحاسماً، لذا كانت الخطط بشأن العاصمة اسطنبول والمضائق طموحة جداً[٨٨]، إذ رغبت المؤسسة العسكرية أن يتم معالجة تلك الإشكالية إما باحتلال منطقة المضائق ونصب بطريات مدفعيتها على ضفتي المضائق، او على اقل تقدير من خلال إبرام معاهدة مع الدولة العثمانية حول تلك المسألة، على أن لا تشمل وجود ضمانات فاعلة بغلق المضائق بوجه السفن الحربية للقوى الغربية فحسب، بل أن تحصل روسيا وحدها على حق المرور لسفنها الحربية ذهاباً وإياباً[٨٩]، وبعد وصول التحذيرات البريطانية[٩٠]، أدرك على الأقل رجالات الدولة الروس في وزارة الخارجية وبالتحديد غورجاكوف وشوفالوف، بأن روسيا لن تتمكن من حل تلك الإشكالية على أسس ثنائية، واعترفا بأنه لا يمكن الحصول على هكذا مكاسب، لذلك فضّلا الحفاظ على معاهدة عام ١٨٧١.

ونظراً لتباعد وجهتي النظر البريطانية والروسية بشأن المضائق، فقد أبقت اتفاقية سالزبوري- شوفالوف في الثلاثين من أيار ١٨٧٨، هذه المسألة مفتوحة للتفاوض، وان تحتفظ الحكومة البريطانية بحق مناقشة أي موضوع يرتبط بالمضائق في المؤتمر الدولي المزمع عقده في برلين[٩١]، وبما ان شوفالوف السفير الروسي في لندن ألمح إلى الاتصالات التي تبادلها مع اللورد دربي حينما كان الأخير وزيراً للخارجية، قالاً: "بأن حكومته ملتزمة بالإعلان الذي جاء في خطاب اللورد دربي المؤرخ في السادس من ايار ١٨٧٧"[٩٢]، الذي جاء فيه: "أن التشريع الحالي المتعلق بمضيقي البسفور والدردنيل، الذي انبثق بموجب القانون الأوربي حكيم وعادل، ولهذا ستعترض[الحكومة البريطانية] بشدة إذا ما حدث أي تغيير أو تعديل فيه"[٩٣].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهكذا، فإن الممثل الروسي في المؤتمر، سيصر على الحفاظ على قانون المضائق وفقاً لمعاهدة عام ١٨٧١، لاسيما أن معاهدة سان ستيفانو لم تتضمن أي تغيير لقانون المضائق ولم تكن حتى جزءاً في المعاهدة المذكورة، لذا لم يكن هذا الموضوع ليثير أي مشكلة في مؤتمر برلين، ومع ذلك، فان الموضوع كان مخططاً لهُ في خلدِ اللورد سالزبوري، إذ ارتبطت مسألة المضائق بموضوع توازن القوى في البحر الأسود(٩٤)، وبعبارة أدق بمسألة رغبة روسيا في الحصول على منطقة باطوم الإستراتيجية، ومع أن مسألة الحدود الآسيوية لروسيا، بدت وكأنها سويت في اتفاقية الثلاثين من أيار ١٨٧٨، إلا أن الأمور لم تسر بالأمر باليسير الذي كان مفترض أن يكون في المؤتمر، ففي الرابع عشر حزيران ١٨٧٨، أي بعد يوم واحد من افتتاح مؤتمر برلين أعماله، حدث تطور مهم ساعد في تذرع اللورد سالزبوري للتنصل من اتفاقية الثاني من أيار، إذ نشرت صحيفة "The Globe" اللندنية شروط وبنود اتفاقية سالزبوري– شوفالوف التي كانت من المفترض أن تكون سرية، ونظراً لغضب الرأي العام البريطاني بعد الاطلاع على بنود الاتفاقية، وما عد على أنه رضوخ لروسيا، لاسيما فيما يتعلق بضمها لـ باطوم(٩٥).

أدرك سالزبوري، بعد وروده في مقر إقامته ببرلين تقارير عن الحملة المناهضة له في الصحف البريطانية ، بأن عليه القيام لإرضاء الرأي العام البريطاني وان أمامه هدفين اثنين، فان اخفق تحقيق احدهما فان عليه الاستقالة أسوةً بسلفه اللورد دربي، وكان الهدف الأول: يتلخص في عقد اتفاقية جديدة مع الدولة العثمانية بموجبها تحصل السفن الحربية البريطانية على حق المرور في مضيقي البسفورَ الدرنيل؛ أما الهدف الثاني: فيتلخص في إعادة التفاوض مع روسيا للحصول على شروطٍ أفضل(٩٦).

من الواضح ان سالزبوري كان في نيته انتهاز الوضع الحرج للعثمانيين والتوصل إلى معاهدة جديدة قبل أن يعلموا تفاصيل اتفاقية الثلاثين من أيار ١٨٧٨، ولتحقيق ذلك ابرق من برلين إلى لايارد في الخامس عشر من حزيران ١٨٧٨، زوده

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيها بتعليمات أهمها أن يؤكد للسلطان العثماني تصميم بريطانيا إنقاذ عاصمته، وان ينتهز الفرصة في طرحه لموضوع المضائق[٩٧]، وعلى لايارد إخبار السلطان عبد الحميد بالقول: "انه في حالة حصلت روسيا على باطوم، فعلى الباب العالي أن لا يعارض دخول الأسطول البريطاني للدردنيل والبسفور في أي وقت"[٩٨]، ومن اجل ضمان موافقة السلطان عبد الحميد الثاني فقد أوصى سالزبوري، ليارد بان يضمن للسلطان العثماني مساعدة الأسطول البريطاني، دون التعرض للأخطار التي قد تأتي من انتهاك معاهدة لندن لعام ١٨٧١[٩٩].

من الواضح، أن السلطان كان ساخطا من اتفاقية الثلاثين من أيار، التي لا يمكن أن توصف إلا بطعنة من الخلف من قبل الجانب البريطاني، الذي يعد صديقاً قديماً وحليفاً للدولة العثمانية، ولما كان السلطان عبد الحميد، غير واثق بمدى جدية الحكومة البريطانية في الدفاع عن عاصمته وعليه رفض المجازفة بالموافقة على إبرام اتفاقية جديدة مع البريطانيين ينص صراحة على ولوج سفنهم الحربية في المضائق[١٠٠].

ومن جانب آخر، كان معظم أعضاء الحكومة البريطانية يأملون ويعتقدون بضرورة بقاء المضائق مغلقة بوجه السفن الحربية الأجنبية، وانتقدوا سياسة سالزبوري في التخلي عن السياسة البريطانية التقليدية بغلق المضائق، لما تشكله من خطر على موصلات "الإمبراطورية البريطانية" في البحر المتوسط، وعليه ابرق سالزبوري إلى السير رتشارد كروس Sir Richard Cross وزير الداخلية (شباط ١٨٧٤– نيسان ١٨٧٨) ورئيس الوزراء البريطاني وكالة في العشرين حزيران ١٨٧٨، سخر فيها من الاعتراضات التي ذكرت ضد فتح البسفور والدردنيل للسفن الحربية بصورة تامة، قائلا:

"أن إبعاد روسيا عن البحر المتوسط ليست
كسباً كبيراً لنا كالخسارة الناجمة عن إبعادنا
من البحر الأسود لأننا الأقوى كقوة بحرية"[١٠١].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلى صعيد ذي صلة، اخبر سالزبوري، رئيس المؤتمر المستشار الألماني اوتو فون بسمارك Otto Von Bismarck (١٨٧١-١٨٩٠)[١٠٢] في السادس عشر من حزيران ١٨٧٨، بان ضم روسيا لميناء باطوم سيتبعه وبدون شك بناء قاعدة بحرية فيه مما يشكل تهديدا مستمراً للدولة العثمانية ولمنطقة المضائق، وعليه فان حكومته مضطرة للدفاع عن مصالحها، وطلب من بسمارك بالضغط على الجانب الروسي من اجل تعديل خططهم بشأن باطوم[١٠٣]، وعليه أسدى المستشار بسمارك بنصيحة إلى الوفد الروسي بتجنب المواجهة مع بريطانيا، وحثهم على تقديم بعض التنازلات بشأن باطوم، وإزاء هذا الضغط الدبلوماسي حدث الانفراج، ففي مُستهلّ تموز من العام نفسه، استلم الكونت غورجاكوف وزير الخارجية الروسي برقية مهمة من سان بطرسبورغ بخصوص موافقة القيصر الكسندر الثاني بجعل باطوم ميناء حراً وما جاء في نص البرقية: "يعلن جلالة إمبراطور جميع الروس بأنه في نيته أن يجعل من باطوم ميناءاً حراً، ومركزا تجارياً"[١٠٤]، ولما كان الوفد الروسي متخوفاً على ما يبدو من وجود اتفاق بريطاني- نمساوي ويدعم من بسمارك على تعديل قانون المرور في مضيقي البسفور والدرنيل المستند على معاهدة لندن لعام ١٨٧١، وعليه وضع كل من غورجاكوف وشوفالوف تقييم صحيح للموقف انه من اجل الحفاظ على قانون غلق المضائق بوجه السفن الحربية فانه يتوجب الاتفاق على حل إشكالية باطوم ومسألة المضائق في سلة واحدة، بمساومتهم للوفد البريطاني على جعل باطوم ميناء حر بشرط أن لا يطرأ أي تغيير على معاهدة عام ١٨٧١.

طرح موضوعي باطوم والمضائق في جلسة السادس من تموز ١٨٧٨، على طاولة المؤتمر وبعد النقاش تم التوصل إلى اتفاق بجعل باطوم ميناء حراً، ثم قرر ممثلو الدول الكبرى بالإجماع القبول والتأكيد على قانون المضائق وفقا للصيغة التي أقرتها معاهدة عام ١٨٧١، ودُونت تفاصيل النقاشات ضمن البروتوكول تحت الرقم (١٤)، على أن يدرج الاتفاق في بنود المعاهدة النهائية[١٠٥]، وقد أكدت المادة الثالثة والستون من معاهدة برلين على الحفاظ على بنود معاهدة باريس في الثلاثين من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

آذار لعام ١٨٥٦، وكذلك معاهدة لندن في الثالث عشر من آذار لعام ١٨٧١، ما لم يتم إبطالها أو تعديلها بموجب الشروط الحالية"[١٠٦]. وعلى ذلك لم تأتي معاهدة برلين بجديد على نظام عبور السفن التجارية والحربية من والى البحر الأسود، وهكذا تمت المحافظة على معاهدة عام ١٨٧١.

لقد رضيَ ممثلو بريطانيا ببقاء مبدأ غلق المضائق على أساس فهمهم ان باطوم سيتم تحويلها إلى ميناء تجاري حر بناءاً على التأكيدات والتعهدات التي منحها ممثلو روسيا، إلا أن سالزبوري لم يكن واثقاً على يبدو من التزام روسيا وأعلن في ختام الجلسة أن بريطانيا ملتزمة بمبدأ غلق المضائق بشرط الحفاظ على باطوم وفقا لما أقرته المعاهدة، ولكن إذا ما تم تهديد الملاحة الحرة في البحر الأسود فأن بلاده غير قادرة على إلزام نفسها تجاه القوى الأوربية الأخرى بالامتناع عن دخول البحر الأسود. ويمثل هذا التصريح، في الحقيقة، إنذاراً صريحاً لروسيا بان بريطانيا لن تلتزم نفسها بالحفاظ على الحالة الراهنة، التي أكدت على مبدأ غلق المضائق والمستندة على معاهدة ١٨٧١، إذا ما نكثت روسيا بالتزامها[١٠٧].

من جانب آخر، كان الوفد الروسي يبادل نظيره البريطاني سوء الظنون نفسها بعدم جدية الحكومة البريطانية للإيفاء بتعهداتها، ففي الثامن من تموز١٨٧٨، أصبحت بنود "معاهدة قبرص" معروفة للملأ[١٠٨]، الأمر الذي أثار شكوك غورجاكوف بالنوايا البريطانية بوجود خطط وضعت ضد المضائق، وكرد فعل تساءل عن الضمانات والوسائل التي يقترحها المؤتمر لتأكيد تنفيذ قراراته؟ ولما كان سالزبوري راغباً أيضاً بوجد ضمانات مكتوبة، لذا أقترح في جلسة التاسع التالي للمؤتمر بان تمنح الدول الممثلة في المؤتمر ضمانة جماعية بشان النتائج التي يتم الوصول إليها، إلا أن بسمارك كان متخوفا على يبدو من أن تصبح بلاده بموجب هذه المقترحات طرفاً في صراعات وحروب لحاسب طرف ضد الآخر، لذا اعترض بالقول: "ليس من الحكمة أن تصر كل دولة منفردة وبقوة السلاح على تنفيذ الاتفاقية". وقد وأثيرت هذه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسألة في الجلسات التالية، ولكن دون نتيجة تذكر لأن معظم ممثلي الدول اعتقدوا بأن مجرد توقيع المعاهدة بحد ذاته يمثل ضمانة لتنفيذ قرارات المؤتمر[١٠٩].

وإزاء هذا الموقف، أثار اللورد سالزبوري موضوع المضائق مرة أخرى، ففي الحادي عشر من تموز ١٨٧٨، ألقى إعلانا طلب تدوينه ضمن بروتوكولات المؤتمر، ونصه:

"إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن معاهدة برلين ستعدل أهم جزء من الترتيبات التي أقرتها معاهدة باريس لعام ١٨٥٦، وان تفسير المادة الثانية من معاهدة لندن [لعام ١٨٧١] التي تستند على معاهدة باريس، ربما ستصبح موضوع للخلاف، واني أعلن نيابة عن انكلترا بان تعهدات جلالة ملكة بريطانيا فيما يتعلق بإغلاق المضائق لا تتعدى أكثر من كونها التزام مع السلطان في هذا الموضوع لاحترام قرارات جلالته الاستقلالية طبقاً إلى روح المعاهدات القائمة"[١١٠].

أثار إعلان سالزبوري، انزعاج شوفالوف الممثل الثاني لروسيا في المؤتمر، وعليه قدم في اليوم التالي للمؤتمر بروتوكولا مضاداً ونصه:

"أن ممثلو روسيا، ومن دون أن يقدروا على وجه الدقة معنى المقترح الذي قدمه الممثل الثاني لبريطانيا العظمى فيما يتعلق بغلق المضائق، يطالبون من جهتهم بأن يتم إدراج رأيهم ضمن بروتوكول المؤتمر: أن غلق المضائق، حسب رأيهم، مبدأ أوربي، وان التعهدات المنصوص عليها، في هذا المجال في معاهدات ١٨٤١، ١٨٥٦، ١٨٧١، والتي أكدت عليها معاهدة برلين، ملزمة لجميع الدول طبقاً لروح ونص المعاهدات القائمة، وليس فقط فيما يتعلق بالسلطان وحده،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بل وكذلك فيما يتعلق بجميع الدول الموقعة على هذه المحاضر"[١١١].

لم تتم مناقشة الموضوع أكثر في المؤتمر، ولكن انعكاسات الإعلان البريطاني كان لها تأثير عظيم في العاصمة الروسية سانت بطرسبيرغ. والسؤال الذي أثاره إعلان اللورد سالزبوري: ما الذي تم تقريره في مؤتمر لندن لعام ١٨٧١؟

لقد تم تأكيد تسوية المضائق في العام ١٨٥٦، وكما أسلفنا فقد سمح السلطان في السنوات التي أعقبت العام ١٨٤١، لعدد قليل من السفن الحربية بالمرور عبر المضائق تحت تفسيرات واهية فالسفن الحربية التي تحمل سفراء دول كانت عادة ما تحصل على "فرمانات" دخول، ولكن بشكل عام دعمت كل الدول مبدأ الغلق، إلا أن التغيير الذي أدخل على معاهدة عام ١٨٧١، جلب معه صعوبات في التفسير، وسنتذكر هنا بأن السلطان حصل بموجب المعاهدة المذكورة على حق استدعاء السفن الحربية للدول الصديقة والحليفة في وقت السلم لحماية بنود معاهدة باريس، وخلال المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة تم التركيز على فكرة أن من حق السلطان استعادة سياديته على المضائق للتعويض عما قام القيصر بإلغائه لمبدأ حياد البحر الأسود، ولكن لم ما يثبت حسم أو مناقشة هذا الموضوع جدياً لا في البروتوكولات، ولا في نص المعاهدة وكانت النتيجة النهائية عبارة عن حل توافقي ، كما لم يكن هناك نقاش حقيقي للمعنى الفعلي لذلك.

في الواقع، لم يكن إعلان سالزبوري في مؤتمر برلين واضح فحسب، بل ومُتناقض، إذ تضمن نقطتين متباينتين، الأولى: مفادها أن مبدأ غلق المضائق في معاهدة ١٨٧١، استند على معاهدة بين السلطان وقوى منفردة موقعة كلاً على حدةٍ لم تكن ذات طبيعة جماعية[١١٢]، وان هذا الافتراض برره غياب الضمانة الجماعية لتنفيذ معاهدة برلين، وفي المقابل فانه الالتزام الجماعي فيما يتعلق بمبدأ غلق المضائق ضمن الحدود التي أسست لها معاهدة لندن ١٨٧١، لم يعد لها وجود، ومع هذا فهو لم يسحب موافقته التي منحها في السادس من تموز حول الحفاظ على حالة المضائق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما هي، أي تنفيذ مبدأ الغلق الذي أسست له معاهدة ١٨٧١، التي حملت ضمناً التزامات جماعية ولهذا فيبدو بأن هناك تناقض بين القبول بالوضع الحالي للمضائق المقدم في السادس من تموز، وبين إعلان الحادي عشر من تموز[١١٣]، وعلية تم تضمين إعلان معاكس يؤكد ويشدد على أن التزام بريطانيا حالها كحال كل الدول الموقعة الأخرى ليس التزاماً تَعَدُّدياً منفرداً، وإنما التزام تَعَدُّدي مشترك مع الدول الأخرى وأن هذا الرأي الأخير صحيح تماماً، لذا لم يرد في البروتوكولات أي ذكر للنقاشات المتبادلة المتضاربة بين ممثلي روسيا وبريطانيا، لهذا لم يتم تقديم أي إعلان بهذا الشأن في المؤتمر.

وهكذا فان ما افتراضه اللورد سالزبوري معاكس تماماً لوجهة نظر فقهاء القانون الدولي، فقد علق البروفسور جون ويستليك John Westlake أستاذ القانون الدولي في جامعة كامبردج على إعلان سالزبوي بالقول:

> "أن التمييز بين التزامات تجاه السلطان فقط والالتزامات العامة ذات الطبيعة الأوربية يبدو غير موفقة لتكون أساساً لاستنتاج سالزبوري العملي، لأنه هو نفسه قال في برلين فيما يخص تأكيد معاهدة ١٨٧١، بأنه في حال لم يعلن باطوم ميناءاً تجارياً حراً فأن انكلترا لن تكون قادرة على إلزام نفسها تجاه القوى الأوربية الأخرى أن تحرم نفسها من دخول البحر الأسود"[١١٤].

لقد أصاب البروفسور ويستليك كبد الحقيقة، لان سالزبوري ناقض نفسه بنفسه! فمن جانب أَقَرّ بالالتزام الجماعي بمبدأ الغلق بشرط إعلان باطوم ميناءاً حراً، ومن جانب، ذكر أن التزام بلاده فقط تجاه السلطان!!

أما فيما يخص النقطة الثانية ومفادها: بأن على السلطان أن يتصرف "باستقلالية" عندما يتخذ قراراً بشأن غلق المضائق، لقد فسر سالزبوري بنفسه إعلانه الوارد آنفاً، بضمنها النقطة التي نحن بصددها ضمن خطاب له أمام مجلس اللوردات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في السابع من أيار من العام ١٨٨٥، بعد أن أثير موضوع دخول الأسطول البريطاني للدردنيل في جلسات مجلس اللوردات حينما بدأ بأن الحرب حتمية بين بريطانيا وروسيا عقب النزاع حول الحدود الأفغانية[١١٥]، بقوله:

"أن الهدف من وراء الاعلان الذي قدمته بإسم جلالة الملكة وحسب فهمي، إنّما تأسيس لمبدأ أن التزاماتنا فيما يتعلق بالدردنيل هو التزام ليس له طبيعة اوربية أو دولية عامة وإنّما التزام تجاه السلطان فقط، وأن الهدف العملي من وراء هذا التحفظ هو أنه تحت أي ظروف وفي حال تصرف السلطان بشكل مستقل بضغط من قوة اخرى فلن يكون هناك التزام دولي يمنعنا من المرور عبر الدردنيل"[١١٦].

بالطبع كان اللورد سالزبوري محقاً بادعائه، بان التزام بلاده بمبدأ غلق المضائق معتمد على حكم السلطان المستقل، وليس لحكم خاضع لضغط يأتيه من أحدى الدول الكبرى (روسيا مثلاً) بغلق المضائق، ولكن كان التطبيق العملي لهذه النقطة بالذات من وجهة نظر اللورد سالزبوري هو فتح المضائق أمام الأسطول البريطاني، بحجة الدفاع ربما عن الدولة العثمانية أو حماية الرعايا البريطانيين القاطنين في العاصمة اسطنبول وهو سبق فعلته في شباط ١٨٧٨، وإذا ما رفض السلطان منح "فرمان" الدخول حينها يمكن لسالزبوري، أو من يمثل الحكومة البريطانية الإعلان وبكل بساطة أن السلطان العثماني لم يكن يتصرف باستقلالية، وبما أن المعاهدة "ليست ذات طابع جماعي" على حد زعم سالزبوري رغم تناقضه، وحينها لن يكون هناك داعي للحصول على مصادقة الدول الأخرى، وهكذا فقد كان تفسير سالزبوري يصب في مصلحة بريطانيا بشكل كامل في تلك الحقبة، على الرغم من أن الحكومة الروسية تمكنت بعد العام ١٨٧١، من تعزيز ساحلها الجنوبي وبناء أسطول جديد في البحر الأسود، إلا انه تم تحقيق القليل في هذا الاتجاه، ففي وقت الأزمات لم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يكن بإستطاعتها أرسال سفنها عبر المضائق لتهديد البريطانيين في البحر المتوسط، أو حتى منعهم من الدخول للبحر الاسود فبريطانيا بأسطولها القوي بقاعدتيها الإستراتيجيتين في قبرص ومالطا تستطيع القيام بعمليات اقتحام لمضيقي لمنطقة المضائق ومن ثم تهدد القواعد الروسية في البحر الأسود(١١٧).

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، فمن المهم الإشارة إلى التفسير الذي قدمه موسورس باشا السفير العثماني في لندن بشأن معاهدة لندن لعام ١٨٧١، ففي الثامن من أيار لعام ١٨٨٥، نقل لحكومته خطاب سالزبوري في مجلس اللوردات الذي ذكر آنفاً، وفي الثاني عشر من الشهر نفسه طلب عاصم باشا وزير الخارجية العثماني وجهة نظر موسورس باشا وقد أجابه قائلا:

"أن القوى ملزمة بموجب اتفاقية لندن لعام ١٨٤١، و[الاتفاقية] الملحقة بمعاهدة باريس لعام ١٨٥٦، باحترام قرار جلالة السلطان ما دام الباب العالي في حالة سلم بعدم السماح لأي سفينة حربية أجنبية بالمرور عبر الدردنيل والبسفور، ولكن بإلغاء حيادية البحر الاسود في البنود ١١ و١٣ و ١٤[ضمن معاهدة ١٨٥٦] واستبدالها بالبند الثاني من معاهدة لندن لعام ١٨٧١، وبينما حافظت على المبدأ الذي أسست له المعاهدة المنفصلة لعام ١٨٥٦، إلا أن السلطان منح حق فتح المضائق المذكورة وقت السلم لسفن الحرب التابعة للقوى الصديقة والحليفة بالوقت الذي يعتقد فيه الباب العالمي بأنه من الضروري حماية تنفيذ شروط معاهدة عام ١٨٥٦، والمقصود هنا هو استقلال ووحدة الإمبراطورية العثمانية. وهكذا رسم مؤتمر برلين أيضاً في البند الثالث والستون في معاهدة ١٨٧٨، الوضع الذي حافظ عليه للبند الثاني من معاهدة ١٨٧١، التي هي الآن في موضع التنفيذ. وطبقاً لهذه فإن للباب العالي الحق [بينما يحافظ على المبدأ الذي أسست له معاهدة عام ١٨٤١] فتح مضيقي الدردنيل والبسفور، حينما يرى بان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

استقلال ووحدة الإمبراطورية كما بينت المعاهدات الموجودة تتعرض للخطر بسبب روسيا أو أي قوة أخرى. وأن الحق الممنوح بموجب البند الثاني من معاهدة عام ١٨٧١، لا يمكن أن يرتبط بموافقة القوى لأنه يعتمد على حكم الباب العالي وحده. وفي هذا الخصوص فإن أعلان اللورد سالزبوري في البروتوكول رقم (١٨) في مؤتمر برلين يتفق مع شرط البند المذكور بينما يثير الإعلان الروسي المسجل في البروتوكول رقم(١٩) للمؤتمر نفسه إلى وجوب موافقة القوى الموقعة كلها. ومع هذا فقد وضع اللورد سالزبوري نفسه في موقف متناقض حينما قال في لقاء مجلس اللوردات في السابع من هذا الشهر بأنه في حال تصرف جلالة السلطان بشكل مستقل، تحت ضغط من قوة اخرى فلن يكون هناك أي التزام على بريطانيا لتمنع عن المرور عبر مضيق الدردنيل. وهكذا وتحت هذه الحجة الاعتباطية فان بريطانيا ستقوم بخرق التزاماتها في احترام استقلالية قرار البالي "[١١٨].

بالتأكيد وتحت ظروف تلك الحقبة كانت الحكومة الروسية ملزمة بأن تتخ موقفاً معارضاً لفتح البسفور والدردنيل للسفن الحربية الأجنبية، فخلال الحرب الروسية– العثمانية ومناقشات السلام توصل رجالات الدولة الروس لاستنتاج مفاده أن روسيا لا يمكنها الحصول على مضيقي البسفور والدردنيل دون المخاطرة بإشعال حرب كبيرة وعامة وبما أنه كان من الواضح بأنه يستحيل الحصول على اعتراف أوربي بأي من الامتيازات الروسية في المنطقة، لذا تشبث رجالات الدولة الروس بالحفاظ على مبدأ غلق المضائق مع التمتع بفوائد ومميزات الضمانة الأوربية التي تمنع بريطانيا من الإبحار عبر المضائق، ومن ثم مهاجمة السواحل الروسية في البحر الأسود[١١٩].

ومع كل ذلك الجدل، ظهر تفسير جديد لقانون المضائق، ولكن هذه المرة من قبل روسيا، التي أعادت إليها معاهدة لندن ١٨٧١، الحق ببناء سفن حربية جديدة في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البحر الأسود، فلقد تعاظمت قوتها البحرية في البحر الأسود وعلى وجهه السرعة شيدت أسطول البحر الأسود، فضلاً عن ترسانات المؤن، ولأن مصالحها في الشرق الأقصى اتسعت بشكل كبير، لذا شعرت روسيا أنه من المهم أن تكون قادرة على إرسال سفنها الحربية من البحر الأسود عبر البسفور والدردنيل من أجل حماية أقاليمها في الشرق، وعليه فان تفسيرها السابق للمعاهدة، الذي ينص بأن لا تحصل الدولة الراغبة بعبور سفنها الحربية للمضائق على موافقة الحكومة العثمانية فحسب، بل وموافقة الدول الموقعة أيضا، ولما لم تكن تتوقع تحقيق الشرط الثاني بسهولة، وعليه تخلت عن وجهة نظرها السابقة، وأعلنت بأنها ستتوصل لترتيب خاص مع السلطان فقط، بشأنْ شروط مرور سفنها الحربية(١٢٠).

في التحليل النهائي يمكن القول، سياسة سالزبوري في فتح المضائق للأسطول البريطاني بتوقيع اتفاقية دفاعية مع الدولة العثمانية، حجر الزاوية في سياسته في مواجهة التوسع الروسي، التي وجدت صداها في نهاية المطاف في اتفاقية قبرص في الرابع من حزيران ١٨٧٨، وفي الإعلانات البريطانية حول المضائق في مؤتمر برلين، الذي كان بمثابة "الجائحة" بالنسبة للدولة العثمانية بالرغم من أن شروطه لم تكن بقسوة معاهدة سان ستيفانو، ففي العام ١٨٧١، كانت الحكومة العثمانية قادراً على الأقل على مناقشة موضوع الحصول على تعويضات من خلال الحصول على حقوقها فيما يتعلق باستعادة سياديتها على المضائق، ولكن في العام ١٨٧٨، لم تكن للحكومة العثمانية فرصة للحفاظ على سلطتها في شبه جزيرة البلقان، وحتى أنها خاطرت بأن تخسر كل أراضيها الأوربية، ومع أن المعارضة البريطانية منعت إنشاء دولة بلغاريا الكبرى، إلا أن الدولة العثمانية خسرت سيطرتها على أكثر المناطق غنى في البلقان، بإعلان رومانيا وصربيا والجبل الأسود دولاً مستقلة، فضلاً عن حصول كل منهم على تنازل عثماني عن جزء من أراضيها، لقد تم تأسيس بلغاريا ذات الحكم الذاتي، وقد أفترض بأنه سيكون تحت السيطرة الروسية، واستعادت روسيا بسرابيا في دلتا نهر الدانوب، وفي السنوات اللاحقة ألحقت ثيساليا Thessaly

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باليونان وكذلك جزء من أبيروس Epirus[١٢١]، وسيطرت النمسا- المجر على البوسنة والهرسك، وهكذا فان كل ما تبقى للدولة العثمانية في أوربا هي البانيا، ومقدونيا وجزء من تراقيا Thrace[١٢٢] والعاصمة اسطنبول[١٢٣].

وعليه انتهى عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر بشكل مختلف عما كانت تتوقعه الدولة العثمانية، ففي العام ١٨٧١، أدى ممثل الحكومة العثمانية في مؤتمر لندن دوراً مهماً فيه الكثير من الكبرياء، إلا انه بحلول العام ١٨٧٨، كانت الدولة العثمانية مهزومة في حرب كبيرة وعانت من خسائر إقليمية فادحة، إذ لم تسلب أراضيها فحسب، بل وأصبحت الدولة كلها في نطاق خطر الانهيار والوقوع تحت سلطة دولة واحدة أو في خطر التقسيم لعدة دول صغيرة، ومما ميز تلك الحقبة أن بريطانيا التي لم تكن تشاطر روسيا تقسيم الأراضي العثمانية في السابق أصبحت لديها مخططات في أجزاء مهمة من الممتلكات العثمانية.

والحق، شكلت الحرب الروسية – العثمانية ومعاهدة برلين حقبة الانحلال السريع للسيطرة العثمانية في أوربا وآسيا وأظهرت الحرب والمؤتمر وبشكل واضح ضعف وعدم قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها ضد الموقف العدائي للقوميات البلقانية والقوى الكبرى، وخلال تلك الحقبة كانت الحكومة بدون حلفاء حقيقيين ومع أن القوى الأوربية، لاسيما أن بريطانيا وروسيا أظهرتا قلقاً عاماً حول مصير رعايا الدولة العثمانية وسوء الإدارة العثمانية، إلا انهم لم تظهر تردداً في المؤتمر للحصول على مكاسب ملموسة في الأرض العثمانية، فقد حصلت النمسا- المجر على البوسنة والهرسك، وأخذت بريطانيا قبرص ثم بعد ذلك احتلت مصر، أما فرنسا فقد اقتطعت في العام ١٨٨٠-١٨٨١ تونس، ومع أن ايطاليا لم تحصل على شيء في برلين إلا انها بدأت تخطط لاحتلال طرابلس والمشاركة في بسط نفوذها على البانيا وحتى البلقان كانت في الواقع مقسمة كمناطق نفوذ بين روسيا والنمسا- المجر.

لقد أظهرت تلك الحقبة للدولة العثمانية بأن المعاهدات الأوربية؟ التي شرعت من اجل حماية ووحدة الدولة العثمانية كانت بدون فائدة فقد أصبح واضحاً بأن تحالف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القرم انتهى وأصبحت المعاهدات الأوربية مجرد أورق ميتة، لقد أجبرت الحكومة البريطانية نظيرتها العثمانية على قبول أسطول بريطاني في المضائق في وقت الحرب، ولأنها لم تعترف بشروط معاهدة السلام الروسية- العثمانية، لذا أصرت على بقاء أسطولها في المضائق تحت تفسيرات كونها طرف أصيل في معاهدة عام ١٨٧١، وفي مؤتمر برلين للسلام أعلنت بأنها قد حلت نفسها من أي التزام بخصوص اتفاقيات المضائق، لقد أصبحت العلاقة بين الحكومة العثمانية وحماتها السابقين في حزب المحافظين البريطاني أسوء حينما عاد غلادستن إلى رئاسة الحكومة عام ١٨٨٠، ومع أن رئيس الوزراء الجديد أبطل معاهدة قبرص التي تلزم بريطانيا بالدفاع عن الممتلكات العثمانية الآسيوية، إلا أنه لم يعيد الجزيرة للسيادة العثمانية وفضلاً عن ذلك، فكرت الحكومة البريطانية خلال نزاعها مع روسيا على الحدود الأفغانية (شباط- نيسان ١٨٨٥) باقتحام المضائق ومهاجمة السواحل المدن الروسية المطلة على البحر الأسود.

أصبح موقف الحكومة العثمانية في ثمانينيات القرن التاسع عشر أسوء وأضعف، ومع أن التنافس بين القوى الأوربية كان يمثل نوعاً من الحماية، إلا أن الدول الأوربية كانت تنوي الحصول على مكاسب على حساب الدولة العثمانية، وكانت أهم النتائج الكارثية لهذا التنافس جاءت من التنافس البريطاني- الروسي في وسط آسيا وبلاد فارس والتوتر البريطاني الفرنسي في المتوسط وإذا ما تمعنا بالصراع الروسي في البلقان فيمكن أن نقول بأن الدولة العثمانية وقعت في وسط صراع عالمي على الأرض والمكانة بين القوى الكبرى.

في ظل هذا الصراع الاستعماري استعادت المضائق أهميتها الإستراتيجية على الخارطة وظل البحر الأسود المنطقة الوحيدة التي تستطيع فيها بريطانيا استخدام تفوقها البحري ضد روسيا وكان العبور لهذا الجسم المائي جوهرياً في الدفاع عن مصالحها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهكذا ظل موضوع التفسير محوراً رئيساً في الدبلوماسية الأوربية في الحقبة التي أعقبت مؤتمر برلين، فيما إذا كانت معاهدة لندن ١٨٧١، التي أكدتها معاهدة برلين ١٨٧٨، معاهدة جماعية أم مجموعة من المعاهدات المنفصلة بين الدولة العثمانية وكل من الدول الموقعة، إلا أن الحقيقة تبقى انه لا يحق لأي طرف موقع على المعاهدة أن يوقف التزامه بالمعاهدة أو أن يعدها ورقة ميتة، أو باطلة اعتباطاً، وإنما بناءاً على أسس عديدة، منها على سبيل المثال: إذا وجد شروطها لا تتماشى مع القانون الدولي العام، أو إذا ما حصلت أحداث لاحقة تجعل تنفيذها عملاً مستحيلاً، أو إذا ما أهمل الموقعون الآخرون شروطها، أو إذا لم يراعى شروطها كما ينبغي، ومع كل ذلك، فانه يحق هنا للسلطان بموجب معاهدة ١٨٧١، أن يسمح بمرور السفن الأجنبية عبر المضائق من أجل ضمان تنفيذ شروط معينة في المعاهدة، وأن حكم السلطان على هكذا إجراء يجب أن يكون حراً ومستقلاً، إي أن يكون بعيداً عن أي ضغط خارجي، وإذا ما اتخذ القرار بضغط خارجي فعندها لا يمكن أن نعد القرار نابع عن إرادته، وإنما قرار الجهة التي أملته، لان المعاهدة تعطي للسلطان وحده وليس لقوة أخرى حق التقرير وفقاً للبند الخاص بهذه النقطة السماح بمرور السفن الحربية الأجنبية إذا أعتقد في ذلك ضرورة، وهذا ما يعني صراحة بأن حكمه يجب أن يكون مستقلاً تماماً عن أي تأثير خارجي، وإذا حدث خلاف ذلك يسقط هذا البند، وحينها يمكن لأي طرف موقع على المعاهدة أن يعد التزامه قد انتهى، ولهذا فأن إعلان سالزبوري فيما يتعلق بهذا التفسير صحيح من وجهة النظر القانونية بخصوص حق بريطانيا في الانسحاب من التزاماتها في حال جاء قرار السلطان بشكل غير مستقل، ولكن في الوقت نفسه، أن ادعاء سالزوبري بأن التزام بريطانيا مع السلطان وحده وليس مع الموقعين الآخرين يجانب الواقع، ومع ذلك فأن قانون المضائق في معاهدة عام ١٨٧١، بصيغتها تفتقر للوضوح والتحديد فإذا ما منح السلطان فرمان الدخول لقوة ما فكيف يمكن للدول الأخرى تحديد فيما أذا كان القرار اتخذ بحرية تامة، ام بسبب ضغط خارجي تم تسليطه عليه، فضلاً عن ذلك، إذا ما كان قرار منح

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"فرمان المرور" لدولة ما كان حراً ومستقلاً تماماً وفقاً لإرادة السلطان ومصالح بلاده، فهل هو ملزم بأن يستشير كل الدول الموقعة قبل قيامه بهذا من اجل الحصول على موافقتها، بما أن المعاهدة تشتمل على التزام جماعي ونظراً لهذا كان لا بد من إعادة النظر في قانون المضائق وتنقيحه.

هوامش البحث

(١) نغم عبد الهادي مهدي حسن، مضيقا البسفور والدردنيل في الدبلوماسية الأوربية ١٨٥٣- ١٨٧١ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠١٣، ص٢٣٩.

(2) Annex in Protocol. No.1, Sitting of 17 January, 1871,Protocols of Conferences held in London Respecting the Treaty of 30 March 1856, Accounts and Papers , 1871, Vol. LXXII, (C. 245), P.7. (A& P) وسنرمز له ; Sir J. Headlam– Morley, Studies in Diplomatic History, (London, 1933), P. 216.

(3) Treaty (London) for Revising the Black sea Clauses of the Treaty of Paris (1856): The European Powers and the Ottoman Empire, 1/13 March 1871, Cited in J. C. Hurewitz, Diplomacy in The Near and Middle East A Documentary Record: 1535-1914, Vol. 1, (Princeton, New Jersey, 1956), Doc. No. 78, PP. 173-4.(D.N.M.D. R.) وسنرمز للكتاب بـ

(4) سياسي ورجل دولة بريطاني، ولد آرثر روبرت تالبوت- جاسكوين سيسيل، الشهير باللورد سالزبوري المركيز الثالث Robert Arthur Talbot Gascoyne- Cecil, 3rd Marquess of Salisbury، في الثالث من شباط ١٨٣٠، دخل مجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين في آب ١٨٥٣، أصبح وزيراً لشؤون الهند لمرتين (١٨٦٦- ١٨٦٧)، (١٨٧٤- ١٨٧٨) خلف اللورد دربي في وزارة الخارجية (١٨٧٨- ١٨٨٠)، أصبح زعيماً لحزب المحافظين بعد وفاة دزريلي، ترأس الحكومة البريطانية لمرات ثلاث، (١٨٨٥- ١٨٨٦)، (١٨٨٦- ١٨٩٢)، (١٨٩٥- ١٩٠٢). توفي في الثاني والعشرين من آب ١٩٠٣:
Encyclopedia Britannica, Vol. 19, PP. 943-6.

(5) K. T. G. P., Convention Between Great Britain , Austria, France, Prussia, Russia, and Turkey, Respecting The Straits of The Dardanelles and of Bosporus. signed at London, 13the July, 1841, Vol.1, Doc. No. 39, pp. 259-261.

(6) Quoted in Headlam– Morley, Op. Cit., P. 216.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٧) للتفاصيل عن البنود الخاصة بمضيقي البسفور والدردنيل في معاهدة باريس انظر:

نغم عبد الهادي مهدي حسن، المصدر السابق، ص ١٨٩.

Coleman Phillipson and Noel Buxton, The Question of the Bosphours and Dardanelles, (London, 1917), P. 150.

(٩) ولد الأمير الكسندر ميخائيلوفيتش غورجاكوف Aleksand Mikhailovich Gorchakov، في الخامس عشر من تموز ١٧٩٨، في سان بطرسبورغ لأسرة نبيلة، دخل السلك الدبلوماسي بعد تخرجه عام ١٨١٧، أصبح عضوا الوفود الروسية التي شاركت في المؤتمرات الأوربية خلال الأعوام (١٨٢٠-١٨٢٢) عين سفيراً لبلاده في فيينا ١٨٥٤-١٨٥٦، في نيسان ١٨٥٦ تولى حقيبة الخارجية، رسم السياسة الخارجية الروسية لأكثر من خمسة وعشرون عاماً كان له الدور الاساس في إعادة مكانة روسيا التي تراجعت بعد حرب القرم، رقي إلى درجة مستشار الإمبراطورية عام ١٨٦٧، استقال من وزارة الخارجية عام ١٨٨٢، وتوفي في الحادي عشر من آذار ١٨٨٣ في بادن في ألمانيا ونقل جثمانه ليدفن في مسقط رأسه:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. IV, P. 633..

(10) *D. N. M. D. R.*, Convention Limited Naval Force in the Black Sea, Signed by Russia and the Ottoman Empire Limiting their Force in the Black Sea, Signed at Paris, March, 1856, Cited in N. H., Howard, The Problem Of Turkish Straits, (Washington, 1947). Doc. No. XI, p.17.

(11) M. S. Anderson, The Eastern Question 1774-1923 A Study in International Relations, (London , 1970),P. 172 .

(12) Serge Goriainov, Le Bosphore Et Les Dardanelles Étude Historlque Sur La Question Détroits, Préface De M. Gabriel Hanotaux, (Paris, 1910), PP. 162-3.

(13) Philipson and Buxton, Op. Cit., P. 150.

(14) Quoted in T. J., Lawrence, The Principles of International Law, P. 328.

(15) Philipson and Buxton, Op. Cit., P. 151.

(16) Serge Goriainov, Le Bosphore Et Les Dardanelles Étude Historlque Sur La Question Détroits, Préface De M. Gabriel Hanotaux, (Paris, 1910), PP.292-3.

(17) Headlam– Morley, Op. Cit., P. 232.

(18) Philipson and Buxton, OP. Cit., P. 151.

Goriainov, OP. Cit., P. 294.

Philipson and Buxton, OP. Cit., P. 153-4.

Quoted in Yakthan Sadoun Al- Amir, British Reaction to Germanys Ottoman Policy 1870- 1885, Vol. I, Unpublished Ph. D. Thesis, (University of Bradford, Britain, 1978), P.38.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(22) Quoted in Headlam- Morley, Op. Cit., P. 232.

(23) Granville to Queen Victoria 16 Bruton Street, 12 November, The Letters of Queen Victoria, Second series, A selection from her Majesty's Correspondence and Journal between the Years 1862 and 1878, George Earle Bucke (ed), Vol. II, 1870-1878, (London, 1926), pp. 82-84; H. Seton - Watson, The Russian Empire 1801-1917,(Oxford University press,1967), P. 437.

(24) D. N. M. D. R., Treaty (London) for Revising the Black sea Clauses of the Treaty of Paris (1856): The European Powers and the Ottoman Empire, 1/13 March 1871, Doc. No. 78, PP. 73-4.

(25) Seton -Watson, The Russian Empire...,P.437.

(26) Anderson, The Eastern Question..., P. 173; Mosse, W. E., "The End of the Crimean System England, Russia and the Neutrality of the Black Sea, 1870-1", The Historical Journal, Vol.4.No.2, (1961), PP. 186-7.

(٢٧) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، (القاهرة، ٢٠٠٤)

(28) Philipson and Buxton, OP. Cit., P. 154.

(٢٩) ملكة بريطانيا وايرلندا وإمبراطورة الهند، ولدت في العشرين من أيار ١٨١٩ في لندن، وهي الابنة الوحيدة لادوارد دوق كنت Kent، ورثت عرش عمها الملك وليم الرابع William IV عام ١٨٣٧، تولت العرش في الثاني من حزيران من العام نفسه، وتوجت في الثامن والعشرين من حزيران ١٨٣٨، تزوجت في العاشر من شباط ١٨٤٠ من ابن خالها الأمير ألبرت، سمي عهدها بـ الفكتوري (١٨٣٨-١٩٠١) توفيت في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٠١:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. X, P.421.

(30) F. O. 16 February, 1878, F. O. 195/ 1166, NO. X/ J 6985.

(31) Philipson and Buxton, OP. Cit., PP. 154-5.

(32) G. D. Clayton, Britain and the Eastern Question: Missolonghi to Gallipoli (London, 1974) P.142.

(33) Philipson and Buxton, OP. Cit., P. 155.

(34) Clayton, OP. Cit., P.157 .

(٣٥) للتفاصيل عن بنود معاهدة سان ستيفانو انظر:

The Treaty of San Stefano, 3 March 1878, Cited in M. S. Anderson, The Great Powers And The Near East 1774-1923, (London , 1970) , PP. 98- 101. (G. P. N. E.) وسنرمز للكتاب بـ

(36) Clayton, OP. Cit., P.145.

(37) B. Jelavich, The Ottoman Empire the Great Powers and the Straits Question 1870-1887, (Indiana University Press, 1973). P. 108.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(48) Barbara Jelavich, St. Petersburg and Moscow Tsarist and Soviet Foreign Policy, 1814-1974, (Indian University Press, 1974), p. 182.
(49) Jelavich, The Ottoman Empire..., P. 108 .
(50) Ibid.,
(51) Quoted in Ibid., P. 109.
(52) Quoted in Ibid.,
(53) Ibid.,
(54) T. M. E. T. P. T., Preliminary bases of peace between Russia, &.c., and Turkey , Signed at Adrianople, 31 st January, 1878., Doc., NO. 514, Vol., IV, P. 2659.
(55) Ibid., Preliminary Treaty of peace between Russia and Turkey. Signed at San Stefano, 19 th February/ 3rd March, 1878, Doc., No. 518, Vol., IV, PP. 2672- 4.
(56) Lobanov– Rostovsky, Russia and Europe 1825-1878, (Michigan, 1954), P. .
(57) Jelavich, The Ottoman Empire..., P. 112.

(٤٨) أ. ج. ب. تايلور، الصراع على سيادة اوربا ١٨٤٨– ١٩١٨، ترجمة فاضل جتكر، (كلمة والمركز الثقافي العربي، بيروت ٢٠٠٩) ، ص ٢٤٩.

(59) Bertold, Spuler, Rulers and Governments of the World, 1492 to 1929, Vol. 2, (Browker, 1977), P. 602.
(60) Headlam- Morley, Op. Cit., P. 235.

(٥١) تايلور، المصدر السابق، ص ص، ٣٤٧– ٣٥٠.

(62) Jelavich, The Ottoman Empire..., P. 112.
(63) R. W. Seton- Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question A Study in Diplomacy and Party Politics, (London, Frank Cass and Co. LTD.1962), P.422.
(64) Jelavich, The Ottoman Empire..., P.112.

(٥٥) نهار محمد نوري القره غولي، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٥٦) هناك غلط شائع في نطق وكتابة الاسم بـ " دزرائيلي" والصواب هو "دزريلي"، لذا اقتضى التنبيه.

(٥٧) ولد في لندن في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٨٠٤، لأب يهودي، والده المؤرخ إيزاك دزريلي الذي اعتنق المسيحية عام ١٨١٧، وقد تلقى ابنه نشأة مسيحية، لكن أصوله اليهودية تركت آثارها على شخصيته وتفكيره. انتخب عام ١٨٣٧، عضوا في البرلمان البريطاني. تولى وزارة الخزانة لثلاث مرات (شباط ١٨٥٢– تشرين الثاني ١٨٥٢)، (شباط ١٨٥٨– حزيران ١٨٥٩)،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(تموز ١٨٦٦- شباط ١٨٦٧)، كما تولى رئاسة الحكومة لمرتين (٢٧شباط ١٨٦٨- تشرين الثاني ١٨٦٨)، (٢٠ شباط ١٨٧٤- ٢١ نيسان ١٨٨٠). توفي في التاسع عشر من نيسان ١٨٨١:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 5, PP. 898-901; Bertold, Spuler, Rulers and Governments of the World, 1492 to 1929, Vol. 2, (Browker, 1977), P. 602.

(58) Quoted in Jelavich, The Ottoman Empire..., P. 114.

(٥٩) تسمى أيضا بالمضائق الدنماركية، تتكون من مضيقين البلت الصغير والكبير، تصل بين بحر البلطيق وبحر الشمال ومنه إلى المحيط الأطلسي، ويحدها من الشرق الساحل السويدي ومن الغرب جزيرة(سيجلاند Sjaeland) الدنماركية، وهو من المضائق الحيوية التي خضعت الملاحة فيه للمعاهدات الدولية ومن أهمها اتفاقية كوبنهاكن لعام ١٨٥٧:

عبد الله شاكر الطائي، النظرية العامة للمضائق: مع دراسة تطبيقية على مضايق تيران وباب المندب، (القاهرة، ١٩٧٤)، ص ص١٤٨- ١٥٣.

(60) To Lord Beaconsfield, March 21, 1878, Cited in Lady Gwendolen Cecil, Life of Robert Salisbury, Vol. II, 1868-1880,(London, 1921), PP.213-4.

وسنرمز (L. R. S.)

للكتاب بـ

(61) Quoted in H. W. V. Temperley and L. M. Penson, Foundations of British Foreign, Policy, (London, 1966), P. 369; Jelavich, The Ottoman Empire..., P.114.

(62) Jelavich, The Ottoman Empire..., P.113; Dwight E. Lee Great Britain and the Cyprus Convention Policy of 1878, (Harvard University Press, 1934), PP. 69-70.

(63) Seton- Watson, Disraeli, Gladstone..., P.426; Jelavich, The Ottoman Empire..., P.113 .

(٦٤) محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية، (معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ٣٣.

(65) Medlicott, Op. Cit.,P.21.

(٦٦) سياسي ودبلوماسي بريطاني، رحالة ومكتشف وعالم بتنقيب الآثار، لاسيما في الآشوريات، ولد في الخامس من آذار ١٨١٧، في باريس، ينحدر من أسرة فرنسية. كان له الفضل في اكتشاف الكثير من آثار مدن بلاد النهرين، آذ اشتهر باكتشافه لآثار النمرود ونينوى، لعل من أهم تلك الاكتشافات تمثال الملك آشور ناصر بال الثاني والثور المجنح، فضلاً عن الكثير من الكنوز المحفوظة في المتحف البريطاني، قضى طفولته في ايطاليا وتلقى تعليمه في بريطانيا وفرنسا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وسويسرا، أصبح وكيلا لوزارة الخارجية لمرتين، الأولى عام ١٨٥٢ ؛ والثانية خلال الأعوام ١٨٦١- ١٨٦٦، كما أصبح سفيراً في العاصمة العثمانية خلال الأعوام ١٨٧٧- ١٨٨٠. توفي في الخامس من تموز ١٨٩٤:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. VI, PP.94- 5.

(67) L. R. S., To Sir Henry Elliot, April 10, 1878, Vol. II, PP.245-7.

(68) Seton- Watson, Disraeli, Gladstone..., P.426.

(69) Quoted in Headlam- Morley, Op. Cit., P.198.

(70) L. Q. V., Salisbury to Queen Victoria, Foreign office, 5 May 1878, Vol. II, PP.617-8.

(٧١) ولد الكونت بول اندريفيج شوفالوف Count Paul Andreevich Shuvalov في ٢٧ تموز ١٨٤٥ لأسرة روسية نبيلة، اشترك في حرب القرم، ثم شارك في الوفد المفاوض في مؤتمر السلام في باريس ١٨٥٦، عين في عام ١٨٧٤ سفيراً لبلاده في لندن مثل روسيا في مؤتمر برلين ١٨٧٨، اعفي من منصبه عام ١٨٧٩. توفي في ٢٢آذار ١٨٨٩:

Encyclopedia Britannica, Vol. 20, P. 459 .

(72) T. M. E. T. P. T., DESPATCH from the Marquis of Salisbury to Mr. Layard (British Ambassador at Constantinople), respecting Russian Annexations in Asiatic Turkey, and containing proposals for a conditional Alliance with Turkey. London, 30th May, 1878. NO. 522, P.2717 ; W. N. Medlicott, The Congress of Berlin and after: A Diplomatic History of Near Eastern Settlement 1878- 1880, (London, 1938), PP.19-21.

(73) Al- Amir, Op. Cit., Vol. 1, PP.149- 151; Medlicott, OP. Cit., P. 20.

(74) Quoted in Headlam- Morley, Op. Cit., P.198.

(75) Quoted in Seton- Watson, Disraeli, Gladstone..., PP.426.

(٧٦) نقلاً عن نهار محمد نوري القره غولي، المصدر السابق، ص ص٧٠-٧١.

(77) Quoted in Headlam- Morley, OP. Cit., P.198. .

(78) T. M. E. T. P. T., Convention of Defensive Alliance between Great Britain and Turkey, with respect to the Asiatic Provinces of Turkey. Signed at Constantinople, 4th June, 1878, Doc., NO. 527 ., Vol. IV., P. 2722.

(٧٩) للتفاصيل عن نص الاتفاقية انظر:

G. P. N. E., The Cyprus Convention, 4 June 1878, PP. 105-6;

نهار محمد نوري القره غولي، المصدر السابق، ص١٨٩.

(80) Jelavich, The Ottoman Empire.., P. 98.

(81) Clayton, OP. Cit, P. 141. .

(82) W. L. Langer, European Alliances and Alignments 1870-1890, (New York,1966). P. 164.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٨٣) محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين ١٨٧٨: وأثره في البلاد العربية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ص ٤٦.

(84) M. D. Stojanovic, The Great Powers and the Balkans 1875- 1878, (London, 1968), P.260-1; Jelavich, The Ottoman Empire.., P.110; Langer, OP. Cit, P. 164.

(٨٥) : دبلوماسي عثماني، ولد في جزيرة كريت في الثامن عشر من شباط ١٨٠٧، من أصل يوناني، أصبح سفيراً لبلاده في العاصمة اليونانية أثينا خلال الأعوام (١٨٤٠- ١٤٨) كما أصبح سفيراً في العاصمة النمساوية فيينا (١٨٤٩- ١٨٥٠) ثم نقل إلى العاصمة البريطانية لندن عام ١٨٥٠، ليشغل منصب السفير حتى تقاعده عام ١٨٨٥، توفي في العاشر من شباط ١٨٩١:
http://tr.wikipedia.org/wiki/Kostaki_Musurus_Pasa.

(٨٦) نغم عبد الهادي مهدي حسن، المصدر السابق، ص ص ٢٣٤- ٢٣٧.

(87) Jelavich, The Ottoman Empire..., PP. 113-4;
محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: الدكتور أحسان حقي، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص٣٨٧.

(٨٨) تايلور، المصدر السابق، ص ص، ٣٤٧- ٣٥٠.

(89) Jelavich, The Ottoman Empire..., PP. 115.
(90) Phillipson and Buxton, OP. Cit., P.138.
(91) Jelavich, The Ottoman Empire..., PP. 115. .
(92) Quoted in B. H., Sumner, Russia and the Balkans, 1870- 1889,(Oxford, 1937), P. 649.
(93) T. M. E. T. P. T., Depatch from the Earl of Derby to Count Schouvaloff, defining British Interests in the East, Foreign Office, 6th May, 1877. Vol. IV. Doc. N0. 499, P. 2616. .
(94) Jelavich, The Ottoman Empire..., PP. 116. .
(95) Sumner, OP. Cit.,PP. 658- 669.
(96) Jelavich, The Ottoman Empire..., P. 116. .
(97) Al- Amir, OP. Cit., Vol. I, P.176 .
(98) Quoted in Medlicott, OP. Cit., PP.102-3.
(99) Jelavich, The Ottoman Empire..., P. 117.
(100) Ibid.,
(101) L. R. S., To Mr. Cross, June 20, 1878,Vol. II, P.291.

(١٠٢) سياسي ورجل دولة ألماني، ولد في الثامن عشر من نيسان ١٨١٥، في مقاطعة براد نبيرغ، عين سفيراً في العاصمة الروسية (١٨٥٩-١٨٦٢) ثم في باريس ١٨٦٢، وفي أيلول ١٨٦٢ استدعاه الملك وليم الأول ليشغل منصب المستشار (رئيس الوزراء) في بروسيا فضلا عن منصب وزير

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخارجية (١٨٦٢-١٨٧١) خاض ثلاث حروب من اجل توحيد ألمانيا ضد الدانمارك ١٨٦٢، والنمسا ١٨٦٦، وفرنسا ١٨٧٠-١٨٧١، أصبح مستشار ووزير خارجية الإمبراطورية الألمانية بعد وحدتها (١٨٧١-١٨٩٠) ترأس مؤتمر برلين الخاص بمناقشة بنود معاهدة سان ستيفانو. توفي في الثلاثين من تموز ١٨٩٨، في فريدريبج:

Encyclopedia Britannica, Vol. 3, PP.714-722.

(103) Medlicott, OP. Cit., P.

(104) Quoted in B. H. Sumner., Russia and Balkans, 1870- 1880, (Oxford University press, 1937), PP.668-9.

(105) T. M. E. T. P. T., Protocol No. 14, 6th July, 1878, Protocols of Congress of the Representatives of Great Britain, Austria-Hungary, France, Germany, Italy, Russia, and Turkey; for the Settlement of Affairs in the East. Berlin, June, July, 1878. NO. 528, Vol. IV, PP.2729, 2750.

(106) Howard, OP. Cit., Doc. No. 16, P.18.

(107) T. M. E. T. P. T., Protocol No. 14, 6th July, 1878, Protocols of Congress of the Representatives of Great Britain, Austria-Hungary, France, Germany, Italy, Russia, and Turkey; for the Settlement of Affairs in the East. Berlin, June, July, 1878. NO. 528, Vol. IV, P. 2750.

(108) Jeacvich, The Ottoman Empire..., P. 117.

(109) Phillipson and Buxton, OP. Cit., P. 156.

(110) T. M. E. T. P. T., T. British Declaration. Extract from Protocol, (1.), 11th July, 1878 Declarations made by the British and Russian Plenipotentiaries at the Congress of Berlin, respecting the Straits of the Dardanelles and Bosphorus, 11th and 12th July, 1878. (Translation as laid before Parliament.), Doc., NO. 527, Vol. IV., P. 2727.

(111) Ibid., Russian Declaration. Extract from Protocol (2.), 12th July, 1878, Declarations made by the British and Russian Plenipotentiaries at the Congress of Berlin, respecting the Straits of the Dardanelles and Bosphorus, 11th and 12th July, 1878. (Translation as laid before Parliament.), Doc., NO. 527 ., Vol. IV., PP. 2727- 8; Count Schouvaloff then inserted the following counter- declaration, Cited in John Westlake, International Law Part. I, Peace, (Cambridge, 1910), P.199.

(112) Jeavich, The Ottoman Empire..., P. 119.

(113) Phillipson and Buxton, OP. Cit., P. 158.

(114) Quoted in Westlake, OP. Cit., P.200.

) للتفاصيل عن النزاع البريطاني- الروسي على الحدود الأفغانية انظر:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نوري عبد البخيت، الصراع بين روسيا وانكلترة في آسيا الوسطى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٢٧، ١٩٨٦.

(116) Referring to his above declaration Lord Salisbury said in the House of Lords on 7th May 1885, Cited in Westlake, OP. Cit., P. 200.

(117) Jeacvich, The Ottoman Empire..., P.120.

(118) Quoted in Ibid., P. 121.

(119) Ibid., P. 120.

(120) Phillipson and Buxton, OP. Cit., PP. 163-4.

(١٢١) تقع في جنوب شرق أوروبا وتمتد في المنطقة الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة البلقانية، وهي منقسمة حاليا بين اليونان وألبانيا:

(١٢٢) تقع جنوب شرق البلقان تضم حالياً شمال شرق اليونان وجنوب بلغاريا وتركيا الأوروبية، تطل على ثلاث بحار: البحر الأسود، وبحر إيجة، وبحر مرمرة:

(١٢٣) للمزيد من التفاصيل عن البنود الخاصة باستقلال صربيا ورمانيا والجبل الأسود في معاهدة برلين، انظر:

سليم فارس الشدياق، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، الجزء السادس، (استنبول، ١٢٩٨هـ) ص ص٣٣- ٣٥٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner